أثر القطاعات الاقتصادية المصرية على خلق فرص العمل خلال الفترة من (الربع الثالث ٢٠٠٣ – الربع الثالث ٢٠٢٢)

إعداد

د. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة (بنين)

جامعة الأزهر القاهرة

alaa_moustafa@azhar.edu.eg

د. أيمن إسماعيل محمد خالد

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة (بنين)

جامعة الأزهر القاهرة

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس ــ العدد الثاني ــ الجزء الرابع ــ يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

أبو عجيلة، علاء مصطفى عبد المقصود، **خالد**، أيمن إسماعيل محمد (٢٠٢٥). أثر القطاعات الاقتصادية المصرية على خلق فرص العمل خلال الفترة من (الربع الثالث ٢٠٠٣ – الربع الثالث ٢٠٢٢). **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦(٢)، ٤، ٥٥١-٥٩٤.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر القطاعات الاقتصادية المصرية على خلق فرص العمل خلال الفترة من (الربع الثالث ٢٠٠٣ – الربع الثالث ٢٠٢٢)

د. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، د. أيمن إسماعيل محمد خالد

مستخلص البحث:

هدف البحث تحليل العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية وخلق الوظائف في مصر، وقد توصلت الدراسة القياسية من خلال نموذج ARDL باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (الربع الثالث ٢٠٠٣- الربع الثالث ٢٠٢٢) عن وجود علاقة طويلة الأجل بين عدد العاملين ومكونات النشاط الاقتصادي، وأشارت نتائج التحليل الكمي إلى تباين واضح في تأثير القطاعات الاقتصادية على التوظيف على المديين القصير والطويل. فالقطاع الزراعي أظهر تأثير سلبي واضح على التوظيف في الأجلين القصير والطويل ومثله قطاع الأنشطة العقارية، في حين قطاع الصناعة التحويلية كان له تأثير إيجابي في الأجل الطويل منعدم في الأجل القصير، ومثله قطاع الخدمات الاجتماعية، أما القطاع التعديني فكان له تأثيرا إيجابيا في الأجل القصير، منعدم في الأجل الطويل، مما يشير إلى محدودية استدامة التوظيف فيه، عكسه تماما قطاع الخدمات الإنتاجية (البنية التحية) فله تأثير في الأجل الطويل منعدم في الأجل القصير، في حين أظهرت النتائج أن الأنشطة الحكومية العامة هي أكبر داعم للتوظف في الأجلين. أما **النتيجة العامة للبحث** فتتضح من خلال نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها والتي بدأت من العام ١٩٨١/١٩٨٠، وأيضا من خلال نتائج البحث الراهن سواء في شقيه التنظيري أو القياسي، أن السياسات الاقتصادية المصرية لم تنجح أن تولد فرص عمل كافية ودائمة في ظل نمو اقتصادي مرتفع، ففي خلال الفترة من عام ١٩٨٠ م إلى عام ٢٠٢٢م لوحظ نمو اقتصادي لكنه غير مصحوب بخلق وظائف دائمة، يمكن القول أنه نمو بلا وظائف دائمة.

بناء على نتائج البحث تم طرح العديد من التوصيات منها: إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتوجيه الاستثمارات نحو ما يعرف بـ"الزراعة الذكية"، التي تعتمد على التكنولوجيا والبنية التحتية الحديثة، ما يسمح بزيادة الإنتاجية دون تقليص فرص العمل، لا سيما في ظل تأثيره السلبي الحالي على التوظيف. وتعزيز الاستثمار في القطاع التعديني، لا سيما في المناطق الحدودية والصعيد، نظرًا لما أظهره من تأثير إيجابي مباشر ومستدام على التوظيف. **ويوصي البحث** بصفة عامة إلى إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من خلال التنويع الاقتصادي لخلق العديد من فرص عمل مصاحب للنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاعات الاقتصادية، فرص العمل، الأنشطة الاقتصادية، نموذجARDL ، مصر.

مقدمة

تُعد قضية خلق فرص العمل من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية لما لها من أثر مباشر على معدلات البطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما أن خلق فرص العمل وخاصةً الدائم منها، أحد أكبر التحديات التي تواجه مصر، في ظل ما تعانيه من تحديات جيوسياسية بجانب التحديات الاقتصادية الأخرى، حيث تتداخل عوامل اقتصادية متعددة تؤثر في قدرة الاقتصاد على استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة.

تشير التقارير إلى أن مصر تستهدف خلق نحو ٨٠٠٠٠٠ فرصة عمل خلال السنة المالية ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، مع التركيز على قطاعات الزراعة، والتشييد البناء، وتجارة التجزئة، والصناعة. ومع ذلك تواجه مصر تحديات اقتصادية تؤثر سلباً على سوق العمل مثل ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى ٤٠,٤٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، ونقص العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى ضعف الاستثمار وتراجع النشاط الاقتصادي.

وقد أشارت الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي وحده لا يضمن خلق فرص عمل كافية، بل يجب أن يكون نمواً شاملاً يركز على القطاعات كثيفة العمالة (World Bank,2019). كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أهمية تحفيز القطاع الخاص وتبني سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأدوات رئيسية في مواجهة البطالة[(i)]. من هنا تنبع أهمية هذا البحث في تحليل وفهم العوامل الاقتصادية المولدة لفرص العمل وقياس تأثير القطاعات الاقتصادية على التوظف في مصر.

مشكلة البحث

تواجه مصر تحديات اقتصادية متعددة تعيق خلق فرص العمل، تتراوح بين هيكلية ومؤسسية، وتؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومن خلال إحصائيات صندوق النقد الدولي عن مصر خلال الفترة من الربع الثالث ٢٠٠٣إلى الربع الثالث ٢٠٢٢ وهي البيانات المتوفرة عن خلق فرص العمل كما يوضحها الشكل رقم (١) التالي أن هناك تناقص في فرص العمل في مصر في بعض الفترات وأحيانا فقد لفرص عمل كانت متوفرة، وبالتالي يمكن تحديد التساؤل الرئيس لهذا البحث في: **" ما هو أثر الأنشطة الاقتصادية في مصر على خلق فرص العمل؟ ".**

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على، " **إحصائيات** صندوق النقد الدولي "International Financial Statistics (IFS)

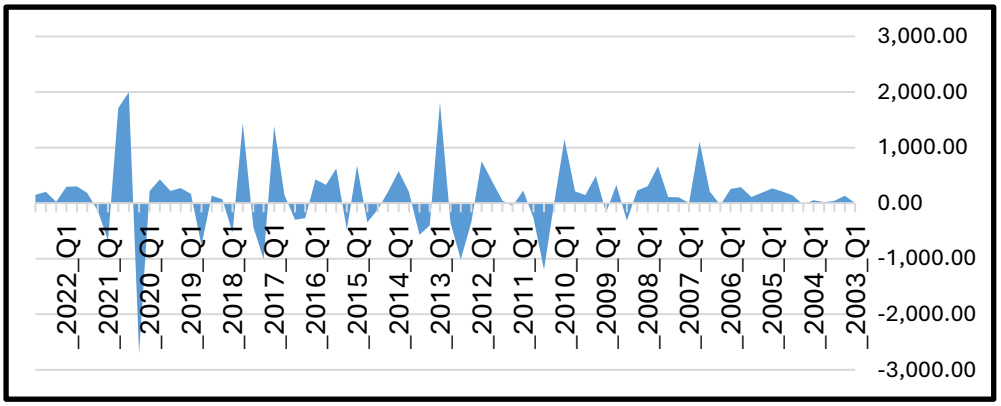

شكل رقم (١)

فرص العمل المتولدة خلال الفترة (2022Q3-2003Q3) بالألف

أهداف البحث:

١- معرفة العوامل الاقتصادية المولدة لفرص العمل في مصر.

٢- تحليل العلاقة الديناميكية بين التوظيف والقطاعات الاقتصادية لمعرفة القطاعات المؤثرة إيجابا والمؤثرة سلبا في توليد فرص العمل.

أهمية البحث:

أ- الأهمية العلمية:

١- يملأ فجوة في الأدبيات والدراسات الاقتصادية: إذا كانت هناك قلة من الدراسات التي غطت الفترة الطويلة بين ٢٠٠٣ و٢٠٢٢ والتي شهدت تغيرات سياسية واقتصادية حادة منها أحداث ٢٠١١، والإصلاح الاقتصادي في ٢٠١٦ و٢٠٢٢، وجائحة كوفيد ١٩، والحرب الروسية الأوكرانية، والتغييرات الجيوسياسية في المنطقة العربية بصفة خاصة والعالم بصفة عامة.

٢- تعزيز النظريات الاقتصادية: يدعم البحث نظريات مثل الكينزية التي تربط بين الطلب الكلي وخلق الوظائف، حيث تدعو إلى تدخل الحكومة لتحفيز الاقتصاد خلال الركود، ويوضح نظرية التدمير الخلاق لشومبيتر التي تشير إلى أن الابتكار يخلق وظائف جديدة رغم إلغاء وظائف قديمة.

٣- يساهم البحث في إثراء النظرية الاقتصادية: حول ما إذا كان النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى خلق وظائف أم لا (ظاهرة النمو بدون توظيف).

ب- الأهمية العملية:

١- يمد صانعي القرار بمؤشرات دقيقة حول القطاعات الأكثر فاعلية في خلق فرص العمل، مما يمكنهم من إعادة توجيه الاستثمارات أو وضع الحوافز المناسبة.

٢- يمكن أن تقود نتائج البحث إلى إعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات التي تحقق أعلي مردود اجتماعي واقتصادي في التوظيف.

٣- توفير أرضية لصياغة خطط تنموية وطنية قائمة على أدلة كمية وليس على فرضيات نظرية فقط.

فروض البحث:

يسعى البحث الى اختبار الفروض التالية:

١- يوجد تباين في تأثير القطاعات الاقتصادية على التوظيف على المديين القصير والطويل.

٢- تراجع تأثير القطاع الزراعي في توليد فرص العمل.

٣- ضعف تأثير قطاع الصناعة التحويلة في توليد فرص العمل.

٤- الأنشطة الحكومية العامة مازالت ذات تأثير ملحوظ في توليد فرص العمل.

٥- قطاعات الخدمات الإنتاجية (البنية التحتية) والاجتماعية ذات تأثير ملحوظ في توليد فرص العمل.

منهجية البحث:

يعتمد البحث بشكل أساسي على:

١- **المنهج الاستقرائي**: وتعتمد هذه الطريقة على اللجوء إلى الواقع الملموس، فضلًا عن تجارب الماضي، وتتبع حالاته المختلفة، ودراسة مفرداته وظواهره، وتبويب حقائقه بقصد استخلاص طبيعة العلاقات التي تحكم الظاهرة الاقتصادية (أو غيرها)، واستنتاج القوانين التي تحكم هذه الظاهرة وتفسرها. ويتمثل عن طريق جمع بيانات كمية عن أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة، الصناعة، الخدمات،.....) خلال فترة الدراسة، وتحليل هذه البيانات باستخدام الأدوات الإحصائية، لقياس العلاقة بين هذه القطاعات ومعدلات التوظيف.

٢- **المنهج الاستنباطي**: الذي يقوم على تقديم فروضًا أو مسلمات يعتقد أنها صحيحة أو ليست في حاجة إلى التدليل على صحتها، وبعد ذلك إتباع قواعد المنطق المعروفة – وفى تسلسل منطقي– لاستخلاص نتائج من تلك المقدمات، وهو ما يعنى أن المنهج يشتمل على أمور ثلاثة هي: فروض أو مسلمات، ثم تسلسل استدلال منطقي، وأخيرًا نتائج مستخلصة منهما. وتعتمد صحة النتائج على صحة الفروض، وعلى سلامة الخطوات العقلية. ويتمثل هذا في اختبار الفروض السابقة إحصائيًا باستخدام بيانات الاقتصاد المصري خلال فترة البحث، ويتم قبول أو رفض الفروض بناءً على نتائج التحليل.

الدراسات السابقة:

أ- **الدراسات العربية:**

١- دراسة (عبد الستار عبد الحميد محمد الطراوي: ٢٠١٨) [ii]:

هدفت الدراسة الوقوف على أهم مشاكل الزراعة المصرية عامة، وتحليل لبعض مشاكل الرئيسية لمعرفة تطورها ووضعها الراهن ووضع مقترحات لحل لهذا المشاكل لتكون أمام واضعي السياسات لمواجهتها، ومن ضمن المشاكل هجرة العمالة، وكان من نتائج الدراسة انخفاض العمالة الزراعية لأجمالي العمالة القومية من ٢٧,٦٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٨٣٪ عام ٢٠١٥ بسبب هجرة العمالة. ولم تتضمن التوصيات التسع للدراسة أي توصية خاصة بالعمالة في القطاع الزراعي.

٢- دراسة: (عزة على فرج: ٢٠١٩) [iii]:

هدفت الدراسة تحديد التطور في نسبة مشاركة قطاع الصناعة المصري فيGDP ، والتحقق من مدي قدرة قطاع الصناعة على تلبية احتياجات الأسواق المحلية من المنتجات الصناعية والحد من الاستيراد، وأهميته في توفير فرص العمل للمصريين، ومدي قدرته في توفير فرص عمل جديدة تتناسب مع الزيادة في تعداد السكان، كان من نتائج الدراسة إثبات صحة الفرض الثاني الخاص بالعمالة في القطاع الصناعة القائل " يقدم قطاع الصناعة فرص عمل تتناسب مع الزيادة السنوية في تعداد السكان ". من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها بشأن الزيادة في تعداد السكان في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧، وإجمالي القوى العاملة في كافة القطاعات (زراعة، صناعة، خدمات) يتضح أن قطاع الصناعة قادر على توفير العديد من فرص العمل حيث اتضح أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة سنة ٢٠١١ كان ١٧٪، وقد بلغت ٢٣,٥٪ في سنة ٢٠١٧ من إجمالي القوى العاملة في مصر، مما

يؤكد على أن قطاع الصناعة قادر على توفير فرص عمل جديدة متناسبة مع الزيادة في تعداد السكان والتي بلغت ١٧,٩٪ من خلال الفترة التي شملتها الدراسة مما يؤكد صحة هذا الفرض.

بناء على هذه النتيجة السابقة أوصت الدراسة بتركيز الاستثمارات الجديدة في القطاع الصناعي في أنشطة الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية وصناعات المواد الغذائية والمشروبات وصناعات الكيماويات الأساسية والصناعات المعدنية الأساسية ذات العائد الأكبر والموفرة لأكثر فرص عمل.

٣- دراسة: (دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم وآخرون: 2022) [iv]:

هدفت الدراسة بشكل رئيس في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على حجم العمالة الزراعية، وكانت من أهم نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين حجم العمالة الزراعية وإنتاجية العامل الزراعي، مما يعني أن زيادة إنتاجية العامل الزراعي تؤدي لانخفاض حجم العمالة الذي يرجع لاتخاذ قرار المستثمر أو المنتج بالاستغناء عن العمالة الزائدة طالما العمالة الموجودة تحافظ على نفس القدر من الناتج. لكن الدراسة أشارت إلى علاقة طردية بين الاستثمارات الزراعية (مليون جنيه) وحجم العمالة الزراعية، حيث إن زيادة نسبة الاستثمارات الزراعية بـ ١٠٪ تؤدي إلى حدوث زيادة نسبية في حجم العمالة بمقدار ٠,١٩٪. بناء على نتائج الدراسة أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها الاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الاستراتيجية مما يؤثر بالإيجاب على العمالة الزراعية.

٤- دراسة: (مروة محمد علي مصطفى: ٢٠٢٣) [v]:

هدفت الدراسة اختبار دور العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن هناك صناعات ترتفع كفاءتها الإنتاجية في محافظة الإسكندرية، وأن هذه الصناعات ساهمت في توفير فرص العمل بمحافظة الإسكندرية. كذلك هناك صناعات أخري متوطنة في منطقة غير مناسبة من حيث الموقع ومن حيث الخدمات المختلفة التي تستطيع جذب هذه الصناعة، وأن هذه الصناعات هي صناعات مستوردة ولم يرتبط بها خلق مزيد من فرص العمل بمحافظة الإسكندرية. وبناء على نتائج الدراسة أوصت بالعديد من التوصيات منها: تشجيع الصناعات كثيفة العمالة من شأنه أن يساهم في توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي يساهم في حل مشكلة البطالة، والاهتمام بالصناعات الصغيرة الحجم وتوفير كل الدعم لها من خلال العناقيد الصناعية له دور كبير في خلق فرص عمل.

٥- دراسة: (أحمد عبد العليم العجمي: ٢٠٢٥) [vi]:

هدفت الدراسة تناول عوامل التأثير على حركة العمل وأثر الأزمات على سوق العمل في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: تشكل الهجرة المتزايدة وتحديدًا من الجنوب للشمال السمة المميزة للعقود الخمسة الأخيرة، وذلك بسبب الفجوات الكبيرة في الأجور، ومن ثم انتقال العمالة إلى البلدان مرتفعة الدخل. وتؤدي الهجرة إلى قيام المواطنين بالمهام الأكثر تعقيدًا وترك الوظائف الروتينية اليدوية للمهاجرين. وأظهرت تحليلات سوق العمل أن أجهزة الحاسوب والروبوت قد اتخذت موقعًا محوريًا في عملية الإنتاج، بقضائها على عدد كبير من الوظائف التي تركز على المهام الروتينية. ولم يعد هذا التحول مقصورًا على الصناعات التحويلية فحسب، بل في كثير من المهن وخاصة في قطاع الخدمات، مما يخلق فرصًا جديدة لتحقيق مكاسب في الإنتاجية والأجور.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: يجب على صانعي السياسات إعطاء الأولوية لتحقيق نمو غني بالوظائف من خلال دعم القطاعات التي تُوفر وظائف للكثير من المواطنين، وتساعد في تعزيز قدرات النمو مثل قطاعات البنية التحتية والمنسوجات والزراعة. وضرورة زيادة كفاءة العنصر البشري من خلال الاستثمارات الحكومية في الصحة والتعليم ونُظم الحماية الاجتماعية، وكذلك التنشيط المالي والنقدي، وضرورة تشجيع الوظائف ذات القيمة المضافة المرتفعة للانتشار على نطاق جغرافي أوسع، من خلال زيادة الاستثمارات في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية المحلية، والمرافق لجذب السكان للعيش في المدن الجديدة، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الجديدة في المناطق الفقيرة.

ب- الدراسات الإنجليزية:

١- دراسة (Nihal El-Megharbel:٢٠٠٧) [vii]:

هدفت الدراسة تحليل تأثير سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل الحديثة في مصر على خلق فرص العمل .وأظهر أن إجراءات الإصلاح التي اتخذتها الحكومة خلال العامين (٢٠٠٥-٢٠٠٦) لتعزيز الاستثمار، وزيادة الصادرات، وتحسين المالية العامة، لم تُحسّن فرص العمل بشكل كافٍ .ولم تُعالج سياسات سوق العمل وإخفاقات سوق العمل نظرًا لقصر أمد هذه السياسات وضعف التنسيق بينها وبين سياسات الاقتصاد الكلي. ولزيادة فرص العمل، تُشدد الدراسة على أهمية وضع استراتيجية وطنية للتشغيل تهدف إلى خلق المزيد من فرص العمل، لا سيما في القطاعات ذات أعلى مرونة توظيف . وينبغي أن تُدمج هذه الاستراتيجية في خطة التنمية الوطنية لمصر، وأن تتماشى سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل مع أهداف الاستراتيجية.

٢- دراسة (Naglaa El-Ehwany,and Nihal El-Megharbel:٢٠٠٩) [viii]:

هدفت الدراسة تحديد القطاعات الكلية والفرعية التي يولد نمو الناتج فيها فرص عمل أكثر من غيرها، كما تهتم من ناحية أخري بقياس وتفسير مدي ودلالة التحول الهيكلي الذي حدث في نمط توليد القيمة المضافة والتشغيل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٨٠/ ١٩٨١-٠٤/ ٢٠٠٥)، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: تعتبر الصناعات الغذائية، والمنتجات الخشبية، والمواد الكيميائية، والملابس الجاهزة صناعات واعدة كثيفة العمالة. أما بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج، فرغم أن مؤشر مرونة التوظيف يُظهر انخفاضًا في قدرتها على خلق فرص العمل، إلا أن مكونات هذا القطاع تحتاج إلى دراسة دقيقة، وتحليل وزنها النسبي، بالإضافة إلى حل المشكلات التي تواجه القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية، وتعزيز إنتاجية العمال، وأيضا تتطلب زيادة التوظيف زيادة الصادرات، مما يستلزم زيادة إنتاجية العمل لتحسين جودة المنتج ومواصفاته. وأوصت الدراسة إلى أهمية إعادة النظر في استراتيجية التصنيع لمراعاة قدرة الصناعات على توليد فرص عمل منتجة ولائقة.

٣- (Karel Malec, et al: 2016) [ix]:

هدفت الدراسة تناول مشكلة البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) مع التركيز على تحليل تأثير نمو GDP على معدلات البطالة، وتقييم تثير الربيع العربي على سوق العمل. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن زيادة GDP قد لا يكون كافياً لتقليل معدلات البطالة بشكل كبير، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأحداث السياسية كالربيع العربي ٢٠١١ كان لها تأثير كبير على سوق

العمل المصري، مما أدي إلى زيادة معدلات البطالة. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها ضرورة إجراء تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد المصري لتعزيز قدرة النمو الاقتصادي على تقليل البطالة.

٤- دراسة: Assaad, Caroline Krafft, and Shaimaa Yassin: 2020) (Ragui[x]:

هدفت الدراسة تحليل ديناميكيات نمو الوظائف في مؤسسات القطاع الخاص في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها؛ أن معظم نمو التوظيف في القطاع الخاص جاء من امتصاص العمالة في المؤسسات التي لم تُظهر زيادات موازية في الإنتاجية. والمؤسسات متناهية الصغر هي التي شهدت أكبر نمو في عدد العاملين، ولكنها لم تكن محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها تحفيز خلق الوظائف الإنتاجية من خلال دعم المؤسسات التي تحقق نموًا في الإنتاجية، وليس فقط في عدد العاملين. التركيز على دعم ريادة الأعمال المنتجة، بدلًا من مجرد تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة ذات الكثافة العمالية فقط.

٥- دراسة (Imane Helmy :٢٠٢٠) [xi]:

هدفت الدراسة تحليل تطور استراتيجيات تنويع سبل العيش في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٨). وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن الأسر الريفية تتمتع بمحفظة أكثر تنوعًا لسبل العيش، لكنها اتجهت تدريجيًا بعيدًا عن الزراعة. والأسر الريفية الفقيرة تظل تعتمد على استراتيجية سبل العيش غير الرسمية بسبب ارتفاع الحواجز أمام الدخول إلى العمل الرسمي، والأسر الثرية في الحضر تميل إلى الاعتماد على سبل عيش متخصصة نسبيًا ومستقرة على مر الزمن، وخلاصة نتائج الدراسة تشير إلى أن الضغوط الاقتصادية قد تكون سببًا محتملًا للتنويع في المناطق الحضرية. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: تعزيز الوصول إلى فرص العمل الرسمي في المناطق الريفية، خاصة للأسر الفقيرة. تخفيض الحواجز أمام الدخول إلى سوق العمل الرسمي من خلال السياسات التعليمية والتدريبية، وتشجيع التنويع الاقتصادي في المناطق الحضرية كوسيلة لمواجهة الصدمات الاقتصادية.

٦- دراسة:(Ragui Assaad ,Abdelaziz AlSharawy, and Colette :2022 (Salemi[xii]:

هدفت الدراسة تحليل تطور العمالة وخلق الوظائف خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٢٨)، ودراسة تركيبة سوق العمل من حيث القطاع، والرسميات، وحجم المنشآت، والموقع الجغرافي. وكان من نتائج الدراسة الرئيسية أنه على الرغم من نمو GDP إلا أن معدلات التوظيف ظلت منخفضة، مما يشير إلى أن انتعاش اقتصادي بلا وظائف. وتزايد الوظائف غير الرسمية خاصة في قطاعات البناء والنقل، مما يزيد من العمالة غير الرسمية. وانخفضت نسبة العمالة في القطاع العام من ٣٩٪ عام ١٩٩٨ إلى ١٦٪ عام ٢٠١٨. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ديناميكية القطاع الخاص لخلق وظائف جيدة ومستدامة، وتطوير التعليم والتدريب المهني ليناسب مع احتياجات سوق العمل.

يتضح من الدراسات السابقة: أهمية خلق فرص العمل للاقتصاد فهي المحرك للسياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري.

المساهمة المتوقعة من البحث: برغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت خلق فرص العمل في مصر لكن لا توجد دراسة تناول النظريات الاقتصادية المفسرة لخلق فرص العمل، ولا العوامل الاقتصادية بشكل شامل لخلق فرص العمل في مصر، ولا دراسة قامت بقياس أثر القطاعات الاقتصادية على خلق فرص العمل في مصر، ولم توجد دراسة تناولت هذا الموضوع خلال فترة الدراسة المذكورة وهي (الربع الثالث ٢٠٠٣ – الربع الثالث ٢٠٢٢) وهي الفترة المتوفر عنها البيانات للدراسة الإحصائية، ولا استخدمت نفس الأدوات البحثية في التحليل.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: يغطي البحث فترة ١٩ عامًا، من الربع الثالث من عام ٢٠٠٣ إلى الربع الثالث من عام ٢٠٢٢. وهذه الفترة تشمل عدة تحولات اقتصادية وسياسية مهمة في مصر أثرت على خلق الوظائف.

الحدود المكانية: يقتصر البحث على جمهورية مصر العربية.

الحدود الموضوعية: يركز البحث على تناول النظريات والعوامل الاقتصادية المؤثرة على خلق الوظائف، وتحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة على خلق فرص العمل.

مصطلحات البحث: المقصود بخلق فرص العمل في البحث توفير وظائف جديدة في سوق العمل، بينما يشير فقد فرص العمل هو إنهاء وجود وظائف بمرور الوقت.

خطة البحث: يتكون البحث من المبحثين التاليين:

المبحث الأول: النظريات والعوامل الاقتصادية المولدة لفرص العمل.

المبحث الثاني: قياس أثر الأنشطة الاقتصادية على توليد فرص العمل في مصر خلال فترة الدراسة

النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول

النظريات والعوامل الاقتصادية المولدة لفرص العمل

تعتبر فرص العمل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، حيث تُساهم في تقليل معدلات الفقر وزيادة الإنتاجية وتعزيز التنمية المستدامة. ومع ذلك فإن عملية خلق هذه الفرص تتشكل عبر تفاعل معقد للعوامل الاقتصادية المحلية والعالمية، التي تتراوح بين السياسات الحكومية والتطور التكنولوجي إلى التحولات الديموغرافية والاستثمار في رأس المال البشري. من خلال العرض السابق سوف يتناول هذا المبحث النظريات الاقتصادية التي تتناول العوامل الاقتصادية المولدة لفرص العمل، والعوامل الاقتصادية المؤثرة على خلق فرص العمل:

أولا: النظريات الاقتصادية المفسرة لخلق فرص العمل:

أ- النظرية الكلاسيكية:

النظرية الكلاسيكية للتوظيف، التي سادت الفكر الاقتصادي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تُعتبر حجر الزاوية لفهم كيفية تحديد مستوى التوظيف في الاقتصاد. تستند هذه النظرية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تفسر كيفية عمل أسواق العمل والاقتصاد بشكل عام، والمبادئ الأساسية للنظرية الكلاسيكية للتوظيف هي [xiii]:

١- قانون ساي: ينص هذا القانون على أن " العرض يخلق طلبه الخاص "، أي أن الإنتاج في الاقتصاد يولد دخلًا يُنفق على شراء السلع والخدمات، مما يضمن توازن السوق وعدم وجود فائض أو نقص في الطلب.

٢- مرونة الأجور: تفترض النظرية الكلاسيكية أن الأجور مرنة، أي أنها تتكيف بسرعة مع التغيرات في العرض والطلب على العمل. في حالة وجود بطالة، ستنخفض الأجور حتى يعود التوازن إلى سوق العمل.

٣- التوظيف الكامل: تعتبر النظرية الكلاسيكية أن الاقتصاد يميل دائمًا إلى تحقيق التوظيف الكامل، حيث يتم استخدام جميع الموارد المتاحة بكفاءة. أي بطالة تُعتبر مؤقتة أو ناتجة عن عوامل غير اقتصادية.

٤- توزيع الدخل: تُحدد الأجور وفقًا لإنتاجية العمل، حيث يحصل العاملون على دخل يتناسب مع مساهمتهم في الإنتاج.

على الرغم من تأثير النظرية الكلاسيكية، إلا أن العديد من الاقتصاديين انتقدوها، خاصة بعد الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال انتقد الاقتصادي جون مينارد كينز نقدًا حادًا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود " عام ١٩٣٦م، حيث جادل بأن الاقتصاد قد يواجه فترات من البطالة الدائمة بسبب نقص الطلب الكلي، مما يتطلب تدخلا حكوميًا لتحفيز الاقتصاد.

ب- النظرية الكينزية:

تركز هذه النظرية على دور الطلب الكلي في خلق فرص العمل خاصة خلال فترات الركود. وفقاً لكينز عندما ينخفض الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي، الاستثمار، الإنفاق الحكومي) يؤدي ذلك إلى بطالة واسعة النطاق. والحل هنا كما اقترحه كينز يكمن في تدخل الحكومة عبر السياسات المالية

كزيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب وخلق الوظائف. وما عبر عنه كينز بمعادلته: Y=G+I+C أو الدخل = الاستهلاك = الاستثمار = الإنفاق الحكومي، وهذا ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ حيث استخدمت الحكومات حزم تحفيزية لإنقاذ الوظائف خلال الأزمات [xiv].

ج- النظرية النيوكلاسيكية:

تربط خلق الوظائف بتراكم رأس المال (الآلات، البنية التحتية) وزيادة الإنتاجية. تُشير إلى أن الاستثمار في التكنولوجيا وتحسين كفاءة العمل يؤديان إلى نمو اقتصادي مستدام وتوسيع فرص العمل، ومثال ذلك تمويل البنك الدولي لمشاريع البنية التحتية في مصر لدعم المؤسسات الصغيرة [xv].

د- نظرية النمو الداخلي:

تركز على العوامل الداخلية مثل الابتكار، رأس المال البشري، والتكنولوجيا كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف. تؤكد على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب لتعزيز مهارات العمالة وجعلها متوافقة مع متطلبات السوق الحديثة. ومثال ذلك قيام البنك الدولي بتدريب ٥٢٢ ألف شاب صيني على المهارات التقنية [xvi].

ه- العوامل الهيكلية:

تشمل التحديات مثل عدم تطابق المهارات بين العرض والطلب في سوق العمل، وضعف الروابط بين القطاعات. وهذا يتطلب حلولاً مثل برامج التدريب الموجهة، وتحسين التعليم التقني، ودعم القطاعات الواعدة لتكنولوجيا المعلومات، وأكبر مثال لذلك قيام المكسيك بتدريب ٤٠ ألف طالب في قطاع التكنولوجيا وهو ما رفع دخولهم [xvii].

و- أثر السياسات الحكومية: من خلال:

السياسة المالية: زيادة الاستثمارات في البنية التحتية يدعم خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، السياسة النقدية: خفض أسعار الفائدة يشجع الاستثمار الخاص ويحفز النمو. ومثال ذلك مشروع الحماية الاجتماعية في الأرجنتين لتدريب العاطلين[xviii].

ز- العولمة والتحولات التكنولوجية:

أدت العولمة إلى نقل الوظائف بين الدول، بينما أدت التكنولوجيا إلى إزالة بعض الوظائف التقليدية وخلق وظائف أخري جديدة كالوظائف الرقمية. يتطلب هذا سياسات تكيفية لتدريب العمالة على المهارات الجديدة [xix].

ثانياً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على خلق فرص العمل:

أ- معدل النمو الاقتصادي والاستثمار:

يُعد النمو الاقتصادي المستدام من العوامل الأساسية في خلق فرص العمل. تشير الدراسات [xx] إلى أن زيادة الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي يُسهم في توسيع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة. وتشير التقارير إلى أن الاقتصاد المصري يواجه تحديات تتعلق بتراجع النشاط في القطاع الخاص غير النفطي، نتيجة لضغوط التكاليف وضعف الطلب المحلي مما يؤدي إلى تقليص مستويات التوظف[xxi].

يرتبط النمو الاقتصادي بخلق فرص العمل خاصة قطاعات الخدمات والتصنيع، حيث تشير الدراسات إلى أن كل زيادة بنسبة ١٪ في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى نمو في التوظيف بنسبة ٠,٣ - ٠,٧ % في الدول النامية، وقطاعات الخدمات أصبح أكثر أهمية في خلق الوظائف مقارنة بقطاعي الزراعة والتصنيع مع ارتفاع مرونة التوظيف فيه إلى ٠,٦١ % [xxii]. كما أن الاستثمار في البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات يربط بين العمالة والفرص الاقتصادية كما في مشروع الصين لتدريب المهاجرين الريفيين الذي درب ٥٢٢ ألف شاب[xxiii].

شهدت مصر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الفترات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٤، وبرغم ذلك لم يتحقق النمو الاقتصادي الاحتوائي، وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) حوالي ٤,٥ %. ولم يترتب على هذا النمو توليد فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة والشباب المؤهلين، وبالتالي زيادة الفئات المستبعدة من النمو، فقد بلغ معدل البطالة ٧,٩ % عام ٢٠٢٠ ونسبة البطالة بين الشباب ٣٠,٢ % خلال نفس العام[xxiv].

أما على صعيد النمو الاحتوائي تحرص مصر من خلاله على خلق المزيد من فرص العمل لإحداث خفض كبير لمعدلات البطالة والتي من المتوقع أن تسجل خلال العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين

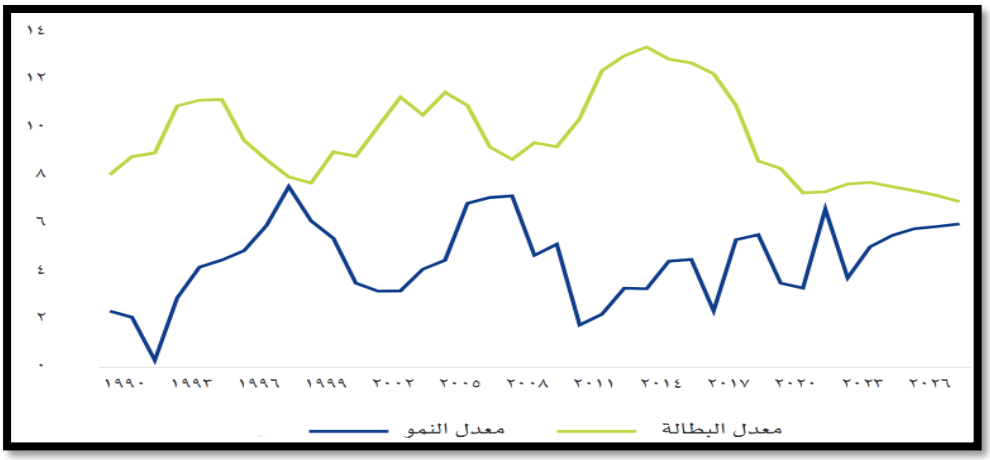

أدني مستوياتها على الإطلاق خلال أربعين عاماً حيث من المتوقع أن تسجل متوسطاً سنوياً يقدر بنحو ٧,٦ % بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي وهو ما يوضحه الشكل رقم (٢) التالي[xxv]:

المصدر: صندوق النقد الدولي: نقلا عن رئاسة مجلس الوزراء المصري، " **أبرزُ التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري** "، حوار الخبراء، ب ت، ص٢٦، متاح على: https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibraryIssues/AttachmentA

شكل رقم (٢)

تطور معدلات النمو والبطالة (١٩٩٠-٢٠٢٦) (%)

يوضح الشكل رقم (2) السابق أن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٦) سواء المحقق بالفعل من ١٩٩٠

وحتى ٢٠٢٣ أو المتوقع خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٦) يوضح أنه مع ارتفاع معدل النمو تخفض معدلات البطالة في مصر.

ب- السياسات الحكومية والبيئة التنظيمية:

تؤدي السياسات الحكومية دورًا مهمًا في تعزيز أو تقييد خلق فرص العمل. فيمكن للحكومة استخدام سياسات محددة لخلق فرص عمل جديدة كإعانات الأجور وخفض المساهمة الاجتماعية لأصحاب العمل وبرامج التشغيل/المشروعات العامة، وتساعد هذه السياسات أصحاب العمل على توظيف عمال جدد، لأن فشل الشركات في خلق فرص العمل هو أحد أهم أسباب ارتفاع البطالة [xxvi]. حيث تساعد الإعانات المؤقتة للأجور الشركات على الإبقاء على موظفيها، كما تدعم زيادة الإنتاج بعد الصدمات الاقتصادية. ومن ثم يكون لها تأثير إيجابي كبير على التشغيل. كما تساعد الشركات التي تعاني من نقص السيولة في الإبقاء على الأيدي العاملة والحفاظ على العمالة الماهرة في أوقات الركود. وسرعة التعافي بعد الركود. كما تدعم إعانات الأجور كلا من الاستهلاك والطلب الكلي والنمو الاقتصادي [xxvii].

كما تساهم برامج الأشغال/المشروعات العامة أيضا في خلق فرص عمل جديدة من خلال مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة كإنشاء الطرق والجسور وصيانتها، ومشروعات المياه والصرف الصحي. وتوفر هذه البرامج دخل للعاطلين وخاصة في الدول التي لا يتوفر فيها نظام لإعانات البطالة كمصر [xxviii].

ج- مستوى التعليم والتدريب المهني:

يعد التعليم والتدريب المهني من الركائز الأساسية في خلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية، حيث يُسهم التعليم في تزويد الأفراد بالمهارات العملية التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل، مما يُحسن فرصهم في الحصول على وظائف مستقرة ومجزية، ولهذا أطلق الاتحاد الأوروبي سلسلة من المبادرات الطموحة التي تهدف لخلق العديد من الوظائف عن طريق إدخال إصلاحات هيكلية على العملية التربوية برمتها وخاصة فيما يتعلق بالتعليم المهني[xxix]، وهذا ما تبناه البنك الدولي كما جاء في أحد تقاريره (لقد أظهرت المقارنة على المستوى الدولي أن البلدان التي طورت نظاما تعليميا مزدوجا واهتمت بذلك "مثل النمسا والدنمارك وألمانيا وسويسر" تتوفر على سلاسة ومرونة أكثر خلال عملية الانتقال من المدرسة إلى العمل وتتميز بمعدلات بطالة منخفضة في صفوف الشباب، أدني من معدلات فترات البطالة المتكررة في البلدان الأخرى)[xxx]، ويتبين دور مستوى التعليم والتدريب المهني في خلق الوظائف من خلال قدرتهما على:

١- تلبية احتياجات سوق العمل حيث تُصمم برامج التعليم والتدريب المهني بالتعاون مع الخبراء لتلبية احتياجات السوق، مما يزيد من خلق فرص العمل.

٢- تعزيز ريادة الأعمال يحفز التعليم المهني الأفراد على بدء مشاريعهم الخاصة، مما يُساهم في خلق فرص العمل، وبالتالي تقليل معدلات البطالة والفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي [xxxi].

٣- يُركز التعليم المهني على تطوير المهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل، مما يزيد من

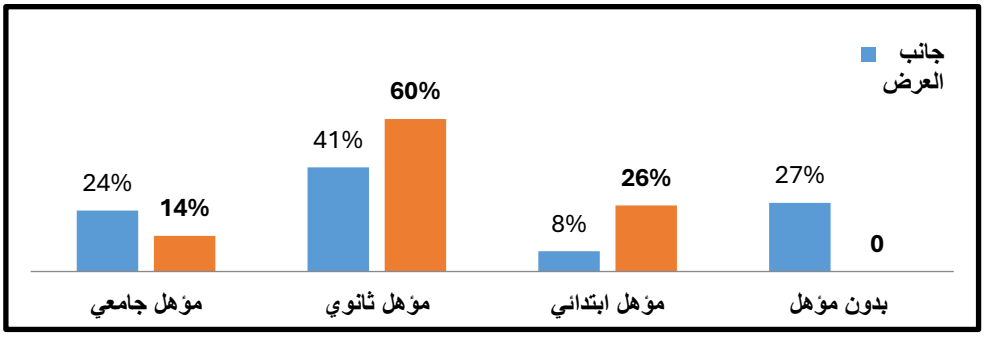

جاهزية الخرجين للعمل مباشرة بعد التخرج، ويعد التعليم المقترن بالتدريب الحل الأمثل لعلاج البطالة وخلق فرص العمل للشباب [xxxii].

أما في مصر فيعاني سوق العمل بها من مشكلة عدم التطابق/ التوافق بين جانبي العرض والطلب، على جميع المستويات التعليمية، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٣) التالي:

Source: World Bank, 2020. "**Egypt Economic Monitor, November 2020**": From Crisis to Economic Transformation-Unlocking Egypt's Productivity and Job-Creation Potential. World Bank., p.57.

شكل رقم (٣)

عدم التوافق بين عرض العمل والطلب عليه حسب المؤهل العلمي للعام ٢٠١٦ (%)

لا تزال مخرجات النظام التعليمي المصري غير مناسبة لسوق العمل، ولا يكتسب الطلاب المهارات التي توفر لهم سبل الحصول على فرص عمل جيدة، والشكل رقم (٢) السابق يوضح أن البطالة في مصر تتركز بشكل عام بين الحاصلين على مؤهل جامعي، حيث يوجد فائض عرض. إذ يبلغ عرض العمل فيها نحو ٢٤٪، والطلب عليه نحو ١٤٪ في عام ٢٠١٦[xxxiii]. كما أن هناك فائض طلب على العمال الحاصلين على مؤهل ابتدائي وثانوي يتجاوز العرض المتاح من العمال الحاصلين على هذه المؤهلات، وهو ما أظهره مسح للبنك الدولي للشركات أن نسبة كبيرة من الشركات بشكل خاص في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترى أن مستوى مهارات العمل في الدول النامية، تعد العائق الرئيسي أما تطويرها، بالرغم من أن تلك الدول تستثمر مبالغ كبيرة في التعليم خاصة العالي منه [xxxiv].

د- القطاع الخاص:

يُعد القطاع الخاص ركيزة أساسية في خلق الوظائف وتعزيز التنمية الاقتصادية، سواء في مصر أو في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بصفة عامة، فبالنظر إلى حجم التحديات التي تواجهها مصر سيكون من الصعب عليها توفير فرص عمل كافية في القطاع العام أو الحكومي للخريجين الجدد، وجذب الاستثمارات وتشجيع المنافسة، ولذلك تمثل إقامة شراكة أكبر مع القطاع الخاص، واستغلال الإمكانات الكاملة له مسألة بالغة الأهمية لخلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل والاحتوائي في مصر [xxxv]. وأهم الأدوار التي يمكن أن يؤديها القطاع الخاص في هذا الشأن هو:

١- تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل حيث يُساهم القطاع الخاص في مصر بنسبة ٩٣,٥٪

من إجمالي المشتغلين، ويضم نحو ٣,٧٤١ مليون منشأة، مما يجعله محركًا رئيسيًا لخلق الوظائف[xxxvi].

٢- إصلاحات بيئة الأعمال: تم تنفيذ إصلاحات مثل قانون الاستثمار والشباك الواحد لتحسين بيئة الأعمال المصرية. لكن رغم الإصلاحات التشريعية يواجه القطاع الخاص تحديات مثل هيمنة الشركات الكبري ذات الامتيازات السياسية، مما يعيق نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد المصدر الرئيسي للوظائف [xxxvii].

٣- تحفيز الابتكار وريادة الأعمال ودعم المهارات الرقمية: يُساهم القطاع الخاص في تعزيز الابتكار من خلال دعم الشركات الناشئة وتوفير بيئة مواتية لريادة الأعمال، مما يُسهم في خلق وظائف جديدة، كما يقود القطاع الخاص التحول الرقمي من خلال مبادرات مايكروسوفت ومهارات من جوجل، مما يُمكن الشباب والنساء من اكتساب مهارات مطلوبة في سوق العمل[xxxviii].

٥- الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي:

يعد الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يؤثر بشكل مباشر والدولة (شر على فرص العمل من خلال تعزيز الثقة وجذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، فالاستقرار السياسي يُقلل من مخاطر الاستثمار، مما يشجع الشركات المحلية والدولية على ضخ أموالها في مشاريع طويلة الأجل، وعدم الاستقرار يؤثر على كافة أنشطة الدولة من صناعة وتجارة وكافة الأنشطة الخدمية والإنتاجية مما يؤثر بدوره على معدل العمالة وتزيد نسبة البطالة ويقلل تدفق رأس المال الأجنبي في البلاد وامتناع رأس المال الوطني عن المشاركة في الاستثمار داخل الدولة[xxxix].

كما يسهم الاستقرار الأمني في خلق بيئة آمنة للاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يُحفز القطاعات الاقتصادية على التوسع وخلق فرص عمل جديدة، فالدول التي تتمتع بأمن مستقر تُسجل معدلات بطالة أقل مقارنة بالدول المضطربة، فوفقا لدراسة عن خلق فرص عمل بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١) أوضحت أن الاستقرار السياسي والأمني مكَّن الحكومات من خلق مزيد من فرص العمل وتطوير سياسات تشغيل ناجحة، لكن جائحة كوفيد ١٩ كشفت ضعف هذه السياسات في غياب استقرار مؤسسي قوي [xl]. وفي دراسة لمشروع حلول للسياسات البديلة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ٢٠٢٢ أوضحت الدراسة أن انعدام الاستقرار السياسي هو العقبة الأشد جدية فيما يخص معدلات خلق الوظائف الإجمالية والصافية على السواء في مصر [xli].

يُقلل الاستقرار الاجتماعي من الاحتقان الداخلي ويُعزز التماسك المجتمعي، مما يُسهل تنفيذ برامج التدريب والتأهيل المهني، فالمجتمعات المستقرة اجتماعياً تُحقق معدلات توظيف أعلي بسبب انخفاض الصراعات الطبقية أو العرقية [xlii]. يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن الدول التي تعاني من انعدم المساواة الاجتماعية تُسجل معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب بسبب غياب آليات توزيع الفرص بشكل عادل، وتعتبر قضايا مثل الفقر والتفاوت في التعليم في المنطقة العربية من العوامل التي تهُدد الاستقرار الاجتماعي وتُعيق خلق الوظائف مالم تُعالج عبر سياسات شاملة[xliii].

تُظهر التجارب الدولية أن التكامل بين هذه الأبعاد (السياسي والأمني والاجتماعي) ضروري لتحقيق تنمية مستدامة، ففي المملكة المتحدة ساهم الاستقرار السياسي والمؤسسي في بناء نظام اقتصادي قادر

على استيعاب التغيرات المجتمعية، مما انعكس على معدلات التشغيل، في المقابل تُعاني العديد من الدول العربية من خلل في هذا التكامل، حيث يؤدي غياب الاستقرار السياسي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية كالبطالة بين الخريجين [xliv].

و- التمويل والدعم المؤسسي:

تؤدي البرامج التمويلية دورًا محوريًا في دعم الشركات الناشئة والصغيرة، والتي تُعد المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل في مصر فعلى سبيل المثال هناك برنامج محفزات الأعمال التابع لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (تيك) يقدم تمويلاً وورش عمل لتحويل الأفكار إلى شركات قادرة على المنافسة، حيث ساهم في تسريع أعمال أكثر من ٥٠٠ شركة ناشئة و١,٤٥٧ رائد أعمال منذ ٢٠١٣ [xlv]، وأيضا مشروع "تعزيز الابتكار لتمويل الخدمات المالية " المدعوم من البنك الدولي حيث وفر قروضًا لأكثر من ١٧٠ ألف مستفيد، مما أدى إلى خلق ٣٠٢,٩٣٧ وظيفة مع تركيز خاص على النساء والشباب [xlvi].

تعمل المؤسسات على تحسين كفاءة المنظمات الأهلية والشركات لتمكينها من خلق وظائف مستدامة مثل منحة التميز المؤسسي من مؤسسة مصر الخير حيث تقدم تقارير تحليلية لأداء المنظمات الأهلية وتأهيلها للحصول على شهادات اعتماد، مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات فعالة وتوليد فرص عمل [xlvii]. تركز العديد من البرامج على إزالة الحواجز أمام الفئات الأقل حظًا كمشروع " تحفيز ريادة الأعمال " يهدف إلى توفير ١٠٠ ألف وظيفة في ٢٠٢٥ مع تخصيص ٤٢٪ من التمويل للنساء و٤٤٪ للشباب[xlviii]. وتأتي شركة أو تسورس جلوبال بنجيريا خير مثال إقليمي في تطوير برامج تدريبية لتمكين السباب لدخول سوق العمل، وهو نموذج يمكن تطبيقه في مصر [xlix].

ز- الخصائص الديموغرافية:

تُعد الخصائص الديموغرافية من العوامل الأساسية التي تؤثر في خلق الوظائف حيث يشكل النمو السكاني، التوزيع العمري، والتحولات التعليمية والاجتماعية تحديات وفرصًا في آن واحد. فيما يلي تحليل لهذه الخصائص:

١- النمو السكاني والضغط على سوق العمل:

تشهد مصر زيادة سكانية مستمرة، حيث بلغ عدد السكان في ٢٠٢٥/٥/٢٨ عدد سكان مصر الآن 107,680,554[l] مليون نسمة، مع نسبة نمو سنوية تقدر بحوالي ١,٥٥٪. هذا النمو يولد ضغطًا على سوق العمل، حيث يدخل حوالي ٧٠٠,٠٠٠ شاب سنويًا إلى سوق العمل، مما يتطلب خلق وظائف جديدة لتلبية هذه الاحتياجات[li].

٢- التركيبة العمرية وفرص " العائد الديموغرافي ":

تظهر بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ أن نسبة السكان في الفئة العمرية القادرة على العمل (١٥-٦٤سنة) في تزايد، مما يُعد فرصة لتحقيق " العائد الديموغرافي " إذا تم استثمار هذه الفئة بشكل فعال من خلال التعليم والتدريب والسياسات المناسبة [lii].

٣- التعليم والمهارات كعوامل تمكين:

تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلثي الداخلين الجدد إلى سوق العمل عام ٢٠٣٠ سيكونون من

الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلي. ومع ذلك، يُلاحظ أن معدلات البطالة تكون أعلي بين هذه الفئة التعليمية، مما يستدعي تطوير مهارات تتناسب مع احتياجات سوق العمل [liii].

٤- دور المرأة في سوق العمل:

رغم التقدم في مجالات التعليم والصحة، إلا أن مشاركة المرأة في سوق العمل في مصر لا تزال منخفضة، حيث تبلغ حوالي ١٥,٤ % مقارنة بـ ٦٧,١٪ للرجال. تُعزى هذه النسبة المنخفضة إلى عوامل ثقافية واجتماعية، مما يستدعي سياسات داعمة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية [liv].

ح- الانفتاح التجاري والعولمة:

تشكل العولمة والانفتاح التجاري قوى تحويلية عميقة أعادت تشكيل مشهد التوظيف العالمي. تظهر الدراسات أن هذه الظواهر أحدثت تحولاً جوهرياً في آليات خلق الوظائف، حيث أسهمت في إيجاد ٣٠ مليون وظيفة في الاتحاد الأوروبي (واحدة من كل ٧ وظائف) تعتمد مباشرة على الصادرات[lv]. وسوف نتناول تأثير الانفتاح التجاري والعولمة على خلق الوظائف من خلال التالي:

١- تأثير الانفتاح التجاري على سوق العمل في مصر:

يعد دور الانفتاح التجاري والعولمة في خلق الوظائف في مصر موضوعا ذا أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الحالية. حيث تشير دراسة لأحد الباحثين [lvi] إلى أن الانفتاح التجاري ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في مصر على المدي الطويل والقصير. لكن على الرغم من زيادة التجارة، إلا أن العلاقة بين الانفتاح التجاري وخلق الوظائف في مصر ليست قوية. حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الشركات المصدرة في مصر تمثل نسبة صغيرة من إجمالي الشركات، وأن تأثيرها على سوق العمل محدود [lvii]. لكن تواجه مصر تحديات في ربط الانفتاح التجاري بفرص العمل، مثل انخفاض جودة الوظائف وزيادة العمل غير الرسمي. تشير تقارير البنك الدولي إلى أن زيادة التجارة لم تؤدِ بالضرورة إلى تحسين نتائج سوق العمل في مصر [lviii].

يستنتج مما سبق: ساهم الانفتاح التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، إلا أن تأثيره على خلق الوظائف كان محدودًا. لتحقيق استفادة أكبر من الانفتاح التجاري في خلق الوظائف يرى البحث العمل على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التعليم والتدريب المهني، وتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

٢- أثر الاتفاقيات التجارية على التوظيف في مصر:

وفرت اتفاقية الكوميسا الوصول إلى ١٩ سوقاً أفريقيًا، وأسهمت في إعفاء السلع ذات القيمة المضافة من ٤٥٪ من الرسوم الجمركية، مما شجع الصناعات التصديرية وخلق ١٥٪ من وظائف التصنيع في مصر وخاصة للنساء[lix]. وبسبب الاتفاقية التجارية مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤. تضاعف التبادل التجاري من ١١,٨ مليار يورو عام ٢٠٠٤ إلى ٢٧,٩ مليار يورو عام ٢٠٢٧، مما خلق وظائف في قطاعات المنسوجات. أما منطقة التبادل الحر العربية الكبري (جافتا) رفعت نسبة التجارة البينية العربية ١٠٪، مما دعم وظائف في الصناعات الخفيفة والزراعة [lx].

٣- دور الاستثمار الأجنبي على التوظيف في مصر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من الأدوات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على التوظيف في مصر، حيث أنه بالرغم من بحثه باستمرار عن أفضل الكفاءات والكوادر في توظيفه للعمالة المحلية في فروعه بهذه الدول، إلا أن ذلك يخلو من بعض الاستثناءات، لأن المراحل الإنتاجية التي تخوضها المنتجات المصنعة على مستوى هذه الفروع لا تتطلب كلها مستوى عالي من المهارة، حيث أن هناك مراحل إنتاجية معينة تتطلب فقط عمليات روتينية متكررة باستمرار، هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجانبية التي لا تدخل بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية كالأمن والنظافة، مما يعطي فرصة للدول النامية ومنها مصر التي لا تتوفر لديها عمالة ماهرة لسد احتياجات طلبات سوق عمل الشركات متعددة الجنسية، من أجل الاستفادة من القدرات التوظيفية العالية لهذه الشركات[lxi].

وقد أظهرت الدراسات أن تأثيره يتفاوت بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. فأظهرت دراسة عن عدد العاملين (بالمليون فرد) في الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، مقارنة مع قوة العمل على مستوى العالم، فأوضحت القدرة التوظيفية العالية للفروع الأجنبية التابعة للشركات متعددة الجنسية، حيث استحوذت على نسبة ٢٪ من إجمالي قوة العمل العالمية خلال الفترة المذكورة، كما أن معدل النمو في عدد العاملين في الفروع الأجنبية فاق معدل النمو في قوة العمل العالمية حيث ارتفع عدد العاملين في هذه الفروع بنسبة ١٦٪ خلال الفترة، مقابل نسبة نمو ٦٪ فقط لقوة العمل العالمية، وهو ما يعكس قدرة الاستثمارات الأجنبية (ممثلة في فروع الشركات متعددة الجنسية) على توفير فرص العمل في الدول المضيفة[lxii].

كما أظهرت دراسة أجرها الباحثان (حنان عبد الخالق أبو الفرج ومحمد سيد عابد: ٢٠٢٠) أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ضعيف على النمو الاقتصادي والتوظيف في مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٤). ومع ذلك، يختلف هذا التأثير باختلاف القطاعات الاقتصادية؛ حيث كان التأثير إيجابيًا في قطاعات مثل المالية والسياحة والخدمات الأخرى، بينما كان غير ذي دلالة إحصائية في قطاعات الزراعة والبناء والصناعة[lxiii].

الدراسة السابقة تتفق إلى حد كبير مع دراسة الباحث (أحمد سمير أبو الفتوح: ٢٠٢٤) أن التوسع في المؤسسات الأجنبية الجديدة في مصر يتطلب المزيد من القوى العاملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وارتفاع البطالة. ومع ذلك، تشير الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي الضعيف كان له أثر سلبي على التوظيف في مصر ولهذا أوصت الدراسة بضرورة توفير تسهيلات للمستثمرين الأجانب وخفض معدلات الضرائب لتوفير فرص عمل جديدة للعمالة المصرية[lxiv].

يستنتج مما سبق: أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في مصر يختلف باختلاف القطاع الاقتصادي، ولا يوجد دليل قوي على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من معدلات البطالة في مصر، ويوصي البحث بتعزيز بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير لزيادة استفادة الاقتصاد المصري من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- تأثير العولمة على التوظيف في مصر والدول النامية والمتقدمة:

أثرت العولمة على التوظيف في بالإيجاب من خلال ظهور فرص عمل في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية، ولكنها تتطلب مهارات متقدمة [lxv]. كما أثرت بالإيجاب على خلق العديد من الوظائف بالدول النامية. حيث حققت قفزة في التشغيل كما في بنجلاديش، حيث توظف صناعة

الملابس بها ٤ ملايين عامل، ٨٠٪ منهم نساء. أما تأثيرها على الدول المتقدمة فعلى سبيل المثال، فقدت ٥ ملايين وظيفية صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٢٠، لكن وظائف التصدير تدفع أجوراً أعلي [lxvi].

جدول رقم (١)

تأثير العولمة على خلق الوظائف في الدول النامية والدول المتقدمة

معيار المقارنة	الدول النامية	الدول المتقدمة
نوعية الوظائف	وظائف تصنيعية أولية وأجور متدنية	وظائف عالية المهارة في التكنولوجيا والخدمات
معدل خلق الوظائف	مرتفعة في قطاع التصنيع التصديري	تراجع في الصناعات التقليدية
تأثير الأجور	ارتفاع تدريجي لكنه محدود	ضغوط خافضة لأجور العمالة غير المؤهلة
التحديات الرئيسية	ضعف حماية العمال وتهديد الاستدامة البيئية	ارتفاع البطالة الهيكلية في المناطق الصناعية

المصدر: إعداد الباحثان بناء على ما تم تناوله.

ط- التكنولوجيا والإنتاجية:

تشهد مصر تحولًا تدريجيا نحو الاعتماد على التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، خاصة في ظل المبادرات الحكومية مثل " مصر الرقمية " ونمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتشمل التالي:

١- التكنولوجيا وخلق الوظائف في القطاعات الناشئة:

– قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ساهم في خلق ما يقارب ١,٣ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول ٢٠٢٣. تشمل هذه الوظائف مجالات مثل البرمجة، وتحليل البيانات، والأمن

السيبراني[lxvii].

– الشركات الناشئة: وفقا لتقرير دولي زادت نسبة الشركات الناشئة ذات التقنية في مصر بنسبة ٢٠٪ بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢، مما ساهم في توظيف الشباب، خاصة في مجالات التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية[lxviii].

٢- تحسين الإنتاجية ودعم الصناعات التقليدية: من خلال:

– الصناعة والزراعة: فوفق تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢١. أدي استخدام التكنولوجيا كإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي إلى رفع إنتاجية القطاع الصناعي بنسبة ١٢٪ [lxix]. وفي مصر زادت صادرات القطاع الصناعي بنسبة ٨٪ سنويًا منذ ٢٠٢٠، مما أدي لخلق ١٥٠ ألف وظيفة جديدة [lxx].

– التحول الرقمي في الخدمات: ساهمت منصات مثل " فوري Fawry " في توظيف أكثر من ٥ آلاف شاب في مجالات الدفع الإلكتروني [lxxi].

٣- الفجوة المهارية والأتمتة (التحديات): عن طريق:

– استبدال الوظائف الروتينية: أشارت دراسة لـ " المركز المصري للدراسات الاقتصادية " إلى أن الأتمتة قد تتسبب في فقدان ١٠٪ من الوظائف في القطاع المصرفي عام ٢٠٢٥[lxxii].

– الحاجة إلى تطوير المهارات: يُظهر تقرير لهيئة اليونسكو عام ٢٠٢١ أن ٤٠٪ من خريجي الجامعات المصرية يحتاجون إلى تدريب تقني لمواكبة متطلبات سوق العمل[lxxiii].

ي- التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي هو استراتيجية تهدف إلى تحويل الاقتصادات من الاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد (مثل النفط) إلى اقتصاد قائم على قطاعات متعددة ومتكاملة. يُعد هذا التحول ضرورياً لخلق فرص عمل مستدامة، خاصة في الاقتصادات العربية ومنها مصر التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة (خاصة بين الشباب والنساء). تؤكد الدراسات أن الاقتصادات المتنوعة أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية، وتوليد وظائف في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والخدمات والصناعات التحويلية [lxxiv].

يُعد التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية في استراتيجية مصر لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. من خلال تعزيز التنويع في القطاعات الاقتصادية، يُمكن خلق فرص عمل متنوعة تُساهم في تقليل معدلات البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، وهناك دراسة لأحد الباحثين[lxxv] عن " واقع التنوع الاقتصادي في مصر وأثره على معدلات البطالة "، كان من أهم نتائجها وجود علاقة معنوية عكسية بين درجة التنويع الاقتصادي ومعدل البطالة، مما يُبرز أهمية التنويع الاقتصادي في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة. وشكل رقم (٤) التالي يوضح العوامل الاقتصادي المؤثر على خلق فرص العمل.

المصدر: إعداد الباحثان بناء على ما تم تناوله.

شكل رقم (٤)

العوامل الاقتصادية المؤثرة على خلق فرص العمل

من خلال السابق يرى الباحثين أن هناك العديد من النظريات والعوامل التي تؤثر على خلق فرص العمل وأهم هذه العوامل هي النمو الاقتصادي والاستثمار.

المبحث الثاني

قياس أثر الأنشطة الاقتصادية على توليد فرص العمل في مصر خلال فترة الدراسة

طبقا لتقسيم وزارة التخطيط للأنشطة الاقتصادية، والوارد في السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية الصادر عن البنك المركزي[lxxvi] أو الوارد في النشرات الإحصائية الشهرية والمجلات الاقتصادية الصادرة عنه أيضا، وبعد التعديل من خلال ضم بعض الأنشطة (وهي الكهرباء، والمياه والصرف وإعادة التدوير، التأمينات الاجتماعية والتأمين، المطاعم وفنادق، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المعلومات، النقل والتخزين، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة، قناة السويس، الوساطة المالية والأنشطة المساعدة) تحت مسمي الخدمات الإنتاجية أو البنية التحتية، تتمثل؛ الأنشطة (القطاعات) الاقتصادية في مصر من الزراعة والصيد والغابات، الصناعة الاستخراجية، الصناعة التحويلية، الخدمات الإنتاجية، الأنشطة العقارية، الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة وأخرى). وهذه الأنشطة أو القطاعات الستة تمثل المتغيرات المفسرة للمتغير التابع وهو عدد العاملون في مصر طبقا للبيانات صندوق النقد الدولي[lxxvii].

البيانات المستخدمة لهذه المتغيرات هي لفترات ربع سنوية، من الربع الأول لعام ٢٠٠٣ حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٢. وهذا هو المتوفر من البيانات حتى نهاية مايو ٢٠٢٥. في الاقتصاد القياسي التطبيقي، أصبحت تقنيات التكامل المشترك مثل اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفترات الزمنية الموزعة ARDL (بيساران وشين ١٩٩٩ وبيساران وآخرون ٢٠٠١)، والتي تعتمد على أعمال جرينجر (١٩٨١)، وإنجل وجرينجر (١٩٨٧)، بالإضافة إلى تقنيات التكامل المشترك لجوهاينسن وجوسيليوس (١٩٩٠)، هي الحل لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين السلاسل غير المستقرة، بالإضافة إلى إعادة صياغتها في نموذج تصحيح الخطأ (ECM) مما تعطي ديناميكيات المدى القصير والعلاقة طويلة الأجل للمتغيرات قيد البحث[lxxviii].

بناء على ذلك سيتم استخدام نموذج ARDL لقياس وتفسير المتغير التابع من خلال المتغيرات المفسرة بعد تحويلها الى بيانات لوغاريتمية وهي:

المتغير التابعLY: لوغاريتم عدد العاملين.

المتغيرات المستقلة: اللوغاريتمات القطاعية: **LX** الزراعة والصيد والغابات. :**LX1** التعدين والاستخراج. :**LX2** الصناعة التحويلية. :**LX3** الأنشطة العقارية. :**LX4** الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة،...). :**LX5** الأنشطة الحكومية العامة. :**LX6** خدمات البنية التحتية (الكهرباء، المياه، النقل، الاتصالات،...). وسوف يتم اتباع الخطوات التالية للقياس مستعينا ببرنامج Eviews 12.

أولا: اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى سكون السلاسل الزمنية حتى تكون صالحة للقياس:

تم إجراء اختبارات جذر الوحدة (السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة)، والتي ثبت أنها جميعا مستقرة عند المستوى(الفرق) الأول مما يسمح باستخدام نموذج ARDL. فالعديد من متغيرات السلاسل الزمنية تصبح مستقرة فقط بعد أخذ الفروقات. وبالتالي، فإن استخدام المتغيرات ذات الفروقات للانحدارات يعني فقدان الخصائص المهمة طويلة الأجل أو معلومات العلاقة التوازنية بين المتغيرات قيد الدراسة. هذا يعني أنه يتعين اتخاذ طريقة للاحتفاظ بالمعلومات المهمة طويلة الأجل للمتغيرات. وهنا يسمح التكامل المشترك باسترداد المعلومات المهمة طويلة الأجل عن العلاقة بين المتغيرات التي تم فقدانها عند أخذ الفروقات. وهذا يعني أنه يدمج ديناميكيات المدى القصير مع التوازن طويل الأجل. هذا هو الأساس للحصول على تقديرات واقعية للنموذج، وهو المحرك للتنبؤ الهادف

وتطبيق السياسات[lxxix].

ثانيا: تحديد رتبة (درجة) النموذج:

جدول رقم (٢)

رتبة (درجة) النموذج

Dependent Variable: LY		
Method: ARDL		
Date: 06/05/25 Time: 14:31		
Sample (adjusted): 2004Q1 2022Q3		
Included observations: 75 after adjustments		
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)		
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)		
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LX LX1 LX2 LX3 LX4 LX5 LX6		
Fixed regressors: C		
Number of models evalulated: 4374		
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 1, 0, 0, 1, 1)		

المصدر: EViews 12

بناءً على نتائج برنامج Eviews 12 ومستخدما تقنيات ARDL، كما هو واضح في جدول رقم (2)، أنه اختار بشكل أتوماتيكي درجة النموذجARDL (1, 1, 2, 1, 0, 0, 1,1) لتحليل تأثير القطاعات(الأنشطة) الاقتصادية على العمالة(LY)، وذلك بعد تقييم ٤٣٧٤ نموذج على أساس درجتين إبطاء كحد أقصى، وكان معيار الاختيار أو الأفضلية حسب معلومات أكايك(AIC) إن دلالة اختيار النموذج ARDL (1,1,2,1,0,0,1,1) يعكس تعقيد التفاعل بين القطاعات المفسرة والعمالة: فبعض القطاعات تؤثر فوريًا (مثل الخدمات الاجتماعية)، بينما أخرى تحتاج وقتًا (مثل التعدين). والتحليل التفصيلي كما يلي:

- ديناميكية النموذج المختار: تم تحديد هيكل التأخيرات الأمثل لكل متغير كالتالي في الجدول التوضيحي رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣)

تحديد هيكل التأخيرات الأمثل لكل متغير

المتغير	تأخيراته المختارة	التفسير
LY	1	العمالة الحالية تتأثر بعدد العاملين في الربع السابق.
LX	1	الزراعة تؤثر على العمالة بتأخر ربع واحد.
LX1	2	النشاط الاستخراج (قطاع التعدين) له تأثير تراكمي على مدى ربعين سابقين.
LX2	1	الصناعة التحويلية تؤثر بتأخر ربع واحد.
LX3	0	الأنشطة العقارية لها تأثير فوري (بدون تأخر).
LX4	0	الخدمات الاجتماعية (التعليم/الصحة) تأثيرها فوري.
LX5	1	الأنشطة الحكومية تؤثر بتأخر ربع واحد.

LX6	1	والبنية التحتية(الخدمات الإنتاجية) تؤثر بتأخر ربع واحد.

المصدر: إعداد الباحثان

مما سبق يوضح: أن حساسية العمالة للتغيرات القطاعية (أو دور القطاعات في خلق الوظائف) كما يلي:

- **القطاعات ذات التأثير فوري**: هي الأنشطة العقارية (LX3) والخدمات الاجتماعية (LX4) وهي الأسرع تأثيرًا في خلق فرص عمل أو تثبيطها، فهي لا تحتاج وقتًا للتكيف، بل التأثير آني، فتأثيرها المباشر قد يشير إلى دور محوري في امتصاص البطالة سريعًا أو التسبب فيها من خلال فقد فرص عمل.

- **القطاعات ذات التأخر لفترة واحدة**: هي الزراعة(LX) ، الصناعة التحويلية(LX2) ، الخدمات الحكومية العامة (LX5)، والبنية التحتية (LX6)، فهي قطاعات تتطلب ربعًا واحدًا لظهور تأثيرها على العمالة، وتأثيرها المتأخر ربعً سنة، قد يدل على حاجة الاستثمار فيها وقتًا لإظهار نتائج التوظيف، غير أن الأنشطة الحكومية تأثيرها المتأخر قد يعكس البيروقراطية في التوظيف الحكومي.

- **القطاعات ذات التأخر ربعين (نصف عام):** هي قطاع التعدين (LX1) فقط، وهو يحتاج فترتين لظهور تأثيره (قد يرجع لصعوبة الاستثمار في هذا القطاع).

ثالثا: تحليل العلاقة الطويلة الأجل واختبار الحدود (ARDL Long Run Form and Bounds Test) .

جدول رقم (٤)

تحليل العلاقة الطويلة الأجل واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LY)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 1, 0, 0, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/05/25 Time: 16:47				
Sample: 2003Q3 2022Q3				
Included observations: 75				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.857001	0.970260	6.036530	0.0000
LY(-1)*	-0.707393	0.115523	-6.123390	0.0000
LX(-1)	-0.146459	0.060515	-2.420200	0.0186
LX1(-1)	0.016504	0.012236	1.348788	0.1825
LX2(-1)	-0.090374	0.050313	-1.796214	0.0775
LX3**	-0.049453	0.014439	-3.424876	0.0011
LX4**	0.058296	0.033888	1.720267	0.0905
LX5(-1)	0.167137	0.035465	4.712739	0.0000

LX6(-1)	0.153893	0.071057	2.165752	0.0343
D(LX)	-0.095291	0.032017	-2.976265	0.0042
D(LX1)	0.051264	0.017132	2.992258	0.0040
D(LX1(-1))	0.034527	0.017267	1.999542	0.0501
D(LX2)	0.023387	0.040747	0.573946	0.5681
D(LX5)	0.066210	0.034252	1.933021	0.0580
D(LX6)	0.025890	0.065948	0.392578	0.6960
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX	-0.207041	0.075710	-2.734672	0.0082
LX1	0.023331	0.016623	1.403512	0.1656
LX2	-0.127756	0.075718	-1.687253	0.0967
LX3	-0.069909	0.014775	-4.731549	0.0000
LX4	0.082410	0.045252	1.821136	0.0736
LX5	0.236272	0.034168	6.915098	0.0000
LX6	0.217549	0.100368	2.167525	0.0342
C	8.279704	0.252414	32.80213	0.0000
EC = LY - (-0.2070*LX + 0.0233*LX1 -0.1278*LX2 -0.0699*LX3 + 0.0824*LX4 +				
0.2363*LX5 + 0.2175*LX6 + 8.2797)				
F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.275976	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9
Actual Sample Size	75		Finite Sample: n=75	
		10%	2.023	3.068
		5%	2.36	3.478
		1%	3.057	4.413

المصدر: EViews 12

أ- اختبار الحدود للتبعية المشتركة:(Bounds Test)

يتبن من الجدول أعلاه رقم (٤) أن قيمة F-Statistic = 5.276 أعلى من كل القيم الحرجة العليا I(1) عند جميع مستويات الدلالة 1% و5% و10%. وهو ما يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات (Cointegration). أي هناك تأكيد وجود علاقة تكامل مشترك بين العمالة والمتغيرات القطاعية.

ب- العلاقة الطويلة الأجل.(Long Run Form)

من الجدول أعلاه رقم (٤) تم تقدير معادلة التوازن الطويل الأجل للمتغيرات كالتالي:

LY = -0.2070*LX + 0.0233*LX1 -0.1278*LX2 -0.0699*LX3 +

0.0824*LX4 + 0.2363*LX5 + 0.2175*LX6 + 8.2797

ويمكن تفسير المعاملات (بمرونة طويلة الأجل) للمعادلة السابقة كما يلي:

الزراعة(LX): معامل سالب (-٠,٢٠٧) ودال إحصائياً(p=0.0082) فزيادة ١٪ في الناتج الزراعي تقلل العمالة ٠,٢١٪ على المدى الطويل (تأثير سلبي). **وهو ما يتفق** مع نتيجة دراسة (عبد الستار عبد الحميد محمد الطراوي: ٢٠١٨) [lxxx] الدراسة الأولي في الدراسات السابقة باللغة العربية. وأيضا تتفق مع دراسة (دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم وآخرون: ٢٠٢٢) [lxxxi] الدراسة الثالثة في الدراسات السابقة باللغة العربية.

التعدين:(LX1) معامل موجب (٠,٠٢٣) لكن غير دال إحصائياً(p=0.1656) أي لا يوجد تأثير معنوي على العمالة في الأجل الطويل.

الصناعة التحويلية:(LX2) معامل سالب (-٠,١٢٨) ودال إحصائيا عند 10% (p=0.0967) فزيادة ١٪ في الإنتاج الصناعي تقلل العمالة ٠,١٣٪ (ربما بسبب الأتمتة). وهذه النتيجة تختلف عن نتيجة دراسة (عزة على فرج: ٢٠١٩) [lxxxii] الدراسة الثانية في الدراسات السابقة باللغة العربية، **لكن تتفق** مع دراسة (أحمد عبد العليم العجمي: ٢٠٢٥) [lxxxiii]الدراسة الخامسة في الدراسات السابقة باللغة العربية، وتؤيد هذه الدراسة رأي البحث الراهن.

الأنشطة **العقارية:(LX3)** معامل سالب قوي (-٠,٠٧) ودال إحصائياً(p=0.0000) فزيادة ١٪ في النشاط العقاري تقلل العمالة ٠,٠٧٪.

الخدمات الاجتماعية:(LX4) معامل موجب (٠,٠٨٢) ودال إحصائيا عند 10% (p=0.0736) فزيادة ١٪ في الخدمات العامة ترفع العمالة ٠,٠٨.%

الأنشطة الحكومية العامة: (LX5) أقوى تأثير موجب (٠,٢٣٦) ودال إحصائياً(p=0.0000) فزيادة ١٪ في النشاط الحكومي ترفع العمالة ٠,٢٤%.

الخدمات الإنتاجية (البنية التحتية): (LX6) معامل موجب (٠,٢١٨) ودال إحصائياً(p=0.0342) فزيادة ١٪ في خدمات البنية التحتية ترفع العمالة ٠,٢٢%.

الثابت (C):قيمته ٨,٢٨ تمثل المستوى الأساسي للعمالة عند عدم وجود تغيرات في القطاعات.

مما سبق من العلاقات الطويلة الأجل، يتضح أن المؤثرات الإيجابية هي: القطاع الحكومي العام (LX5)والبنية التحتية (LX6) وهما أقوى محفزات العمالة. والخدمات الاجتماعية (LX4) لها تأثير إيجابي لكنه ضعيف نسبياً. القطاعات الحكومية العامة والخدماتية الإنتاجية كانت الأكثر دعمًا للتوظيف

على المدى الطويل.

أما المثبطات أو التأثير السلبي لتوليد فرص العمل هي القطاعات: الزراعة (LX) والنشاط العقاري (LX3)والصناعة (LX2) تُقلل العمالة على المدى الطويل. ربما يعكس تحولاً نحو استخدام تقنيات موفرة للعمالة. ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول توضيحي رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

ملخص لتأثير الأنشطة الاقتصادية على العمالة في الاقتصاد المصري في الأجل الطويل

المتغير	المعامل	التفسير
LX	-0.207	تأثير سلبي على العاملين، قد يُفسر بعدم كفاءة قطاع الزراعة والصيد في خلق فرص عمل. نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمالة.
LX1	0.023	غير معنوي إحصائياً (p=0.1656)، تأثير ضعيف لقطاع التعدين.
LX2	-0.128	تأثير سلبي، قد يعكس اعتماد الصناعات التحويلية على الأتمتة أكثر من العمالة.
LX3	-0.07	معنوي وسلبي بقوة (p = 0.000)، ربما لأن الأنشطة العقارية تعتمد على رأس المال أكثر من الأيدي العاملة.
LX4	0.082	تأثير إيجابي معنوي عند 10% (p ≈ 0.07)، يمكن أن يُفسر بدور التعليم والصحة في دعم التوظيف.
LX5	0.236	تأثير معنوي قوي وإيجابي (p = 0.000)، الأنشطة الحكومية تساهم بقوة في دعم سوق العمل
LX6	0.218	تأثير إيجابي ومعنوي (p = ٠,٠٣٤)، قطاع الخدمات المتنوعة يوفر فرص عمل متعددة.

المصدر: إعداد الباحثان بناء على ما تم تناوله

رابعا: تحليل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)لـ ARDL Error Correction Regression

جدول رقم (٦)

تحليل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LY)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 1, 0, 0, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/06/25 Time: 20:08				
Sample: 2003Q3 2022Q3				
Included observations: 75				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(LX)	-0.095291	0.013679	-6.966191	0.0000
D(LX1)	0.051264	0.014204	3.609031	0.0006
D(LX1(-1))	0.034527	0.014260	2.421206	0.0185
D(LX2)	0.023387	0.027272	0.857524	0.3946
D(LX5)	0.066210	0.026548	2.493951	0.0154
D(LX6)	0.025890	0.032605	0.794048	0.4303
CointEq(-1)*	-0.707393	0.096429	-7.335868	0.0000
R-squared	0.541310	Mean dependent var		0.005568
Adjusted R-squared	0.500837	S.D. dependent var		0.027234
S.E. of regression	0.019241	Akaike info criterion		-4.974824
Sum squared resid	0.025176	Schwarz criterion		-4.758525
Log likelihood	193.5559	Hannan-Quinn criter.		-4.888458
Durbin-Watson stat	1.838133			
*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.275976	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

المصدر: EViews 12

أ- ديناميكيات المدى القصير:(Short-Term Dynamics)

١- من الجدول السابق رقم (٦) تتمثل معادلة سرعة تكيف العمالة مع التغيرات القطاعية بعد صدمات قصيرة الأجل في الآتي:

$$D(LY) = \beta0 + \beta1*D(LX) + \beta2*D(LX1) + \beta3*D(LX1(-1)) + \beta4*D(LX2) + \beta5*D(LX5) + \beta6*D(LX6) + \lambda*CointEq(-1) + \varepsilon$$

٢- آلية تصحيح الخطأ:(ECM)

يتبن من المعادلة أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة CointEq(-1) = -0.707 ودال إحصائيا عند 1% بمستوى معنوية قوية جدا(p=0.0000). والتفسير ذلك أن 70.7% من اختلالات التوازن تُصحح خلال ربع واحد، بعبارة أخرى يصّحح الانحراف عن التوازن بسرعة ٧٠,٧٪ كل ربع سنة، مما يوضح أن سوق العمل يتمتع بمرونة عالية في العودة للتوازن.

٣- المتغيرات القصيرة الأجل، المعنوية إحصائياً:(p-value < 0.05) تظهر في الجدول التوضيحي رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧)

المتغيرات القصيرة الأجل (المعنوية إحصائياً)

المتغير	المعامل	t-Statistic	الدلالة	التفسير
D(LX)	-0.095	-6.966	0.0000	↑ نمو الزراعة ← ↓ فوري في العمالة
D(LX1)	0.051	3.609	0.0006	↑ نمو التعدين ← ↑ فوري في العمالة
D(LX1(-1))	0.035	2.421	0.0185	استمرار التأثير الإيجابي للتعدين
D(LX5)	0.066	2.494	0.0154	↑ الإنفاق الحكومي ← ↑ فوري في العمالة

المصدر: إعداد الباحثان بناء على ما تم تناوله

أما المتغيرات غير المعنوية إحصائيا:(p-value > 0.05) تظهر في الجدول التوضيحي رقم (٨) التالي:

جدول رقم (٨)

المتغيرات القصيرة الأجل (غير المعنوية إحصائياً)

D(LX2)	0.0234	0.857	0.3946	الصناعة تأثيرها قصير الأجل ضعيف أو منعدم
D(LX6)	0.0259	0.794	0.4303	البنية التحتية تأثير غير مباشر.

المصدر: إعداد الباحثان بناء على ما تم تناوله

ويمكن تقسيم التأثيرات القصيرة الأجل المذكورة أعلاه في الآتي:

- **القطاعات الإيجابية وهي:**

* **التعدين:(LX1)** له تأثير فوري +٠,٠٥١٪ زيادة في العمالة لكل ١٪ نمو في النشاط التعديني، وتأثير متأخر +٠,٠٣٥٪ في الربع التالي، وهو ما يدل على أنه أسرع قطاع في خلق فرص العمل.

* **الأنشطة الحكومية العامة:(LX5)** له تأثير فوري +٠,٠٦٦٪ زيادة في العمالة لكل ١٪ نمو في القطاع الحكومي العام، والعمالة تتميز هنا بالاستجابة السريعة لزيادة الأنشطة الحكومية العامة.

- **القطاعات السلبية وهي:**

* **الزراعة:(LX)** - ٠,٠٩٥٪ انخفاض في العمالة لكل ١٪ نمو في النشاط الزراعي، والتفسير المحتمل هو إدخال الميكنة الزراعة أو تحول العمالة لقطاعات أخرى.

القطاعات غير مؤثرة (غياب التأثير القصير الأجل) وهي:

* **الصناعة (LX2) والبنية التحتية(LX6)** تأثيرهما الإيجابي غير معنوي إحصائيا أي لا يختلف عن الصفر في الأجل القصير، وإن كان لهما تأثير إيجابي ومعنوي إحصائنا في الأجل الطويل كما تبين سابقا، وهو ما يوضح التأثير غير المباشر عبر المدى الطويل فقط في خلق فرص العمل من خلال الصناعات المغذية.

ب- جودة النموذج الإحصائية: من خلال الجدول رقم (٦)نستخرج الجدول التوضيحي رقم (٩) التالي:

جدول رقم (٩)

جودة النموذج الإحصائية

المقياس	القيمة	التفسير
R^2	0.541	النموذج يفسر ٥٤,١٪ من التغيرات في العمالة
Adjusted R^2	0.501	جودة تفسيرية عالية بعد تعديل عدد المتغيرات
S.E.	0.019	خطأ معياري منخفض ← دقة تنبؤ عالية
Durbin-Watson	1.838	عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (قريبة من ٢)
AIC	-4.975	تأكيد أفضلية النموذج المختار

المصدر: إعداد الباحثان بناء على ما تم تناوله

من الجدول رقم (٩) أعلاه يتضح أن متغيرات النموذج الست والتي تمثل معا مكونات الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالسعر الجاري، تفسر تقريبا 50% من فرص العمل المتولدة (التغيرات في العمالة). بالتالي هناك عوامل أخرى تفسر النسبة الباقية، قد تكون الهجرة، طبيعة العمالة: دائمة أو مؤقته أو ناقصة (الشخص يعمل في أكثر من وظيفة لضعف الأجر)، السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية. في النهاية يمكن تلخيص شامل لنتائج نموذج تصحيح الخطأ(ECM) الواردة في الجدول رقم (٦) في الجدول التوضيحي رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠)

مخلص شامل لنتائج نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

المتغير	المعامل	الدلالة الإحصائية	التفسير الاقتصادي
D(LX)	-0.095	✅ (p = 0.0000)	تأثير سلبي واضح للزراعة على العمالة في الأجل القصير.
D(LX1)	0.051	✅ (p = 0.0006)	التعدين يحفّز التوظيف مباشرة.
D(LX1(-1))	0.035	✅ (p = 0.0185)	استمرارية الأثر الإيجابي للقطاع التعديني.
D(LX2)	0.023	❌ (p = 0.3946)	لا يوجد تأثير مهم للصناعة التحويلية على التوظيف بشكل فوري.
D(LX5)	0.066	✅ (p = 0.0154)	القطاع الحكومي العام يدعم الوظائف قصيرة الأجل.
D(LX6)	0.026	❌ (p = 0.4303)	الخدمات الإنتاجية (نقل، كهرباء...) ليس لها تأثير مباشر.
CointEq(-1)	-0.707	✅ (p = 0.0000)	العلاقة طويلة الأجل موجودة وتصحيح سريع بنسبة ٧٠,٧٪.

المصدر: إعداد الباحثان بناء على ما تم تناوله

نتائج العلاقة القصيرة الأجل تتضح فيما يلي بأن:

- **الزراعة (LX) لها تأثير سلبي معنوي**، قد يشير إلى: تراجع العمالة بسبب موسمية العمل، أو استخدام التكنولوجيا تقلل الحاجة للعمال أو ارتفاع إنتاجية العمالة في هذا القطاع كما تم الإشارة.

- **التعدين (LX1) له أثر إيجابي مباشر وممتد،** مما يدل على أهمية هذا القطاع في خلق الوظائف الفورية والمستمرة.
- **الأنشطة الحكومية العامة (LX5) تدعم التوظيف** على المدى القصير، غالبًا بسبب استقرار التوظيف العام وسهولة التوسع فيه.
- باقي القطاعات تأثيرها ضعيف أو غير معنوي في الأجل القصير.

خامسا: الاختبارات الإحصائية البعدية لجودة النموذج:

أ- اختبار وجود تباين غير متجانس لـ :Breusch–Pagan–Godfrey

جدول رقم (١١)

اختبار وجود تباين غير متجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.704781	Prob. F(14,60)	0.7608
Obs*R-squared	10.59184	Prob. Chi-Square(14)	0.7178
Scaled explained SS	7.673649	Prob. Chi-Square(14)	0.9056

المصدر: EViews 12

تُشير نتائج اختبارBreusch–Pagan–Godfrey كما في جدول رقم (١١) إلى عدم وجود تباين غير متجانس في نموذج ARDL المقدر، حيث لم تكن أي من إحصاءات الاختبار معنوية عند مستويات الدلالة ($p > 0.05$).وبناءً على ذلك، النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، مما يعزز من مصداقية النموذج الإحصائي المستخدم.

ب- اختبار Breusch–Godfrey لوجود الارتباط الذاتي.

جدول رقم (١٢)

اختبارBreusch–Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.954509	Prob. F(2,58)	0.1509
Obs*R-squared	4.735601	Prob. Chi-Square(2)	0.0937

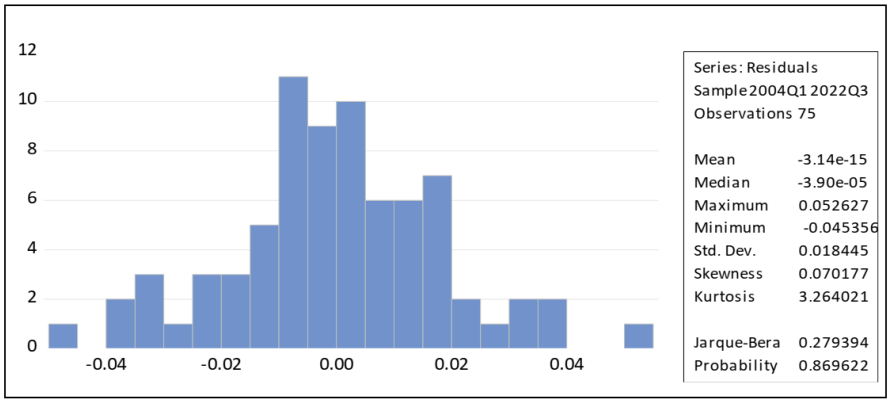

المصدر: EViews 12

توضح نتائج اختبار Breusch–Godfrey كما هو ظاهر في الجدول رقم (١٢) عن عدم وجود الارتباط الذاتي حتى التأخير الثاني. (lag 2)حيث تبين أن القيمة الاحتمالية لإحصاء F (0.1509) و(0.0937) Chi-Square أكبر من ٠,٠٥٪ وهو ما يدل على عدم وجود ارتباط تسلسلي معنوي في البواقي. وبناءً على ذلك، تُعتبر فروض OLS محققة فيما يتعلق باستقلالية الأخطاء، والنموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي.

ج- اختبار Jarque-Bera للتأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

يتم تحليل توزيع البواقي (Residuals Distribution) باستخدام اختبار Jarque-Bera للتأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي – وهو شرط مهم لصحة الفرضيات في نماذج الانحدار مثل ARDL خاصة عند استخدام عينات(ملاحظات) صغيرة.

المصدر: EViews 12

الشكل رقم (5)

التوزيع الطبيعي للبواقي

أظهرت نتائج اختبار Jarque–Bera كما موضح في الشكل السابق رقم (5) أن البواقي المشتقة من نموذجARDL تتبع التوزيع الطبيعي حيث(p = 0.8696) أكبر من p=0.05، كما أن قيم الالتواء (skewness)والتفرطح (kurtosis) قريبة من القيم المثالية للتوزيع طبيعي (٠ و ٣ على التوالي). وهذا يُعزز من صلاحية النموذج ويُعطي ثقة في النتائج الاستنتاجية المستخلصة.

د- اختبار Ramsey RESET للشكل الوظيفي للنموذج المُقدر.

جدول رقم (١٣) ٦

اختبارRamsey RESET

Ramsey RESET Test		
Equation: UNTITLED		

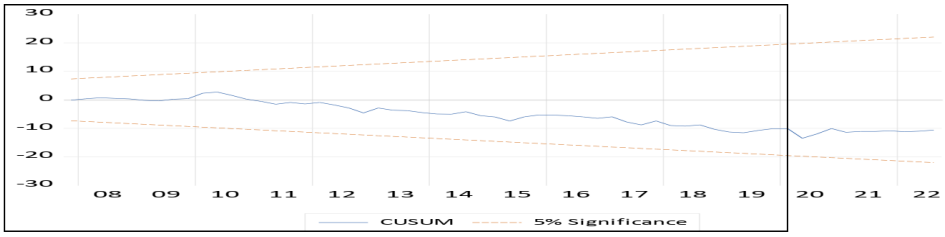

Omitted Variables: Squares of fitted values				
Specification: LY LY(-1) LX LX(-1) LX1 LX1(-1) LX1(-2) LX2 LX2(-1) LX3 LX4				
LX5 LX5(-1) LX6 LX6(-1) C				
	Value	Df	Probability	
t-statistic	1.451420	59	0.1520	
F-statistic	2.106620	(1, 59)	0.1520	
Likelihood ratio	2.631207	1	0.1048	

المصدر: EViews 12

أظهرت نتائج اختبار Ramsey RESET أن النموذج المُقدر لا يعاني من أخطاء تحديد وظيفي، حيث جميع إحصاءات الاختبار غير معنوية عند مستويات الدلالة التقليدية($p > 0.05$) . وبالتالي فإن الشكل الوظيفي للنموذج مناسب، ولا توجد حاجة لإضافة متغيرات مربعة أو تفاعلية لتحسينه، كما أنه لا توجد أدلة على حذف متغيرات مهمة.

هـ اختبار CUSUM لاستقرار معاملات نموذج الانحدار عبر الزمن.

المصدر: EViews 12

شكل رقم (6)

اختبارCUSUM

اختبارCUSUM، هو أحد اختبارات استقرار معاملات نماذج الانحدار مثلARDL ، ويهدف إلى الكشف عن أي تغيّر هيكلي أو عدم استقرار في النموذج عبر الزمن[lxxxiv].

أظهر الشكل رقم (٦) أن إحصائية CUSUM الممثلة بالخط الأزرق ضمن حدود الثقة عند مستوى ٥٪ وهما الخطان البرتقاليان، وهذا يعزز من صلاحية النموذج من حيث الثبات البنيوي، ولا يشير إلى وجود تغير هيكلي يؤثر على دقة التفسير أو التنبؤ، مما يعني أن معاملات نموذج ARDL مستقرة عبر الزمن.

و- اختبار CUSUM of Squares.

يختبر CUSUM (Cumulative Sum of Squares) ما إذا كانت المعاملات (coefficients) في النموذج ثابتة بمرور الوقت، وهو ضروري للتأكد من صلاحية النموذج للتوقع أو التفسير[lxxxv].

المصدر: EViews 12

شكل رقم (7)

اختبار CUSUM of Squares

يتبين من الشكل رقم (7) أن الخط الأزرق الذي يمثل إحصائية CUSUM of Squares التغير التراكمي في التباين، لم تتجاوز حدود الثقة عند مستوى ٥% الخطوط المتقطعة البرتقالية، هذا يشير إلى عدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية في البيانات، ويعزز من موثوقية النموذج للاستخدام التفسيري أو التنبؤي.

وأخيرا عرض ملخص توضحي لاختبارات صلاحية النموذج للتفسير والتوقع في جدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤)

اختبارات صلاحية النموذج

الاختبار	النتيجة
Jarque-Bera	✅ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
Breusch-Pagan	✅ لا يوجد تباين غير متجانس
Breusch-Godfrey LM	✅ لا يوجد ارتباط ذاتي حتى2 lag
RESET Test	✅ النموذج محدد وظيفيًا بشكل صحيح
CUSUM و CUSUMSQ	✅ النموذج مستقر على مدار الزمن

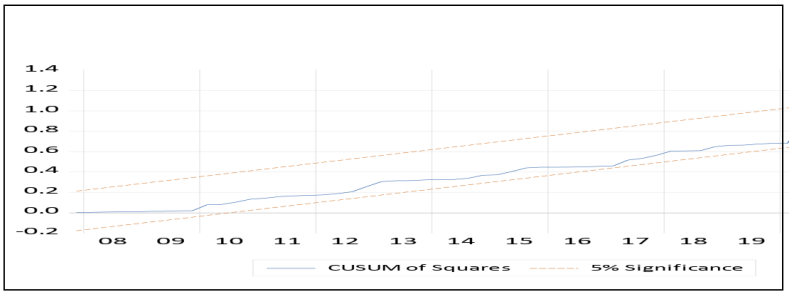

الخاتمة والنتائج والتوصيات

تُعد العمالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء العام للاقتصاد، وتوليد فرص العمل بين القطاعات المختلفة. وفي الاقتصاد المصري، يُعد فهم العلاقة بين توليد فرص العمل والأنشطة الاقتصادية القطاعية أمرًا جوهريًا في دعم قرارات السياسة الاقتصادية وتحقيق مستهدفات الرؤية الوطنية لكونها ترتبط بتحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، وتقليص معدلات الفقر.

أظهر نموذج ARDL باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (2003Q3 – 2022Q3)، وجود علاقة طويلة الأجل بين عدد العاملين ومكونات النشاط الاقتصادي **وهو ما يثبت الفرضية الأولى**.

كما أكد اختبار F-Bounds وجود تكامل مشترك حيث تجاوزت إحصائية F القيم الحدية العليا (F = 5.28). معامل تصحيح الخطأ (ECT) أشار إلى استجابة قوية وسريعة نحو التوازن.

تشير نتائج التحليل الاقتصادي القياسي: إلى تباين واضح في تأثير القطاعات الاقتصادية على التوظيف على المديين القصير والطويل. ففي **القطاع الزراعي**، يظهر تأثير سلبي واضح على التوظيف في الأجلين القصير والطويل، إذ يعكس ذلك ضعف كفاءة هذا القطاع في خلق فرص عمل نتيجة الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الموفّرة للعمالة، **وهو ما يثبت الفرضية الثانية**.

بالمقابل، يُظهر **القطاع التعديني** تأثيرًا إيجابيًا مباشرًا في الأجل القصير، مع استمرار هذا الأثر في الفترات اللاحقة، إلا أن تأثيره طويل الأجل لم يكن معنويًا، مما يشير إلى محدودية استدامة التوظيف فيه.

أما **الصناعات التحويلية**، فقد أظهرت تأثيرًا غير معنوي في الأجل القصير وسلبيًا في الأجل الطويل، ما يعكس اعتمادها على الأتمتة بدلاً من التوظيف البشري، **وهو ما يثبت الفرضية الثالثة**.

من جانب آخر، كان **للأنشطة العقارية** تأثير سلبي ومعنوي في الأجل الطويل دون توفر بيانات قصيرة الأجل، مما يدل على اعتمادها على رأس المال أكثر من اليد العاملة.

كما يُسجل **القطاع الحكومي** تأثيرًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية في كلا الأجلين، مما يؤكد دوره المحوري في استقرار سوق العمل، **وهو ما يثبت الفرضية الرابعة**.

في المقابل، تؤدي **الخدمات الاجتماعية** مثل التعليم والصحة دورًا إيجابيًا بمعنوية ضعيفة عند ١٠٪ على المدى الطويل، ما يشير إلى دورها غير المباشر في دعم التوظيف، **وهو ما يثبت الفرضية الخامسة**.

أما الخدمات المتنوعة(البنية التحتية) تُظهر تأثيرًا معنويًا وإيجابيًا طويل الأجل، بينما تفتقر إلى تأثير مباشر وقوي في الأجل القصير، مما يدل على تراكم الأثر مع مرور الوقت.

تُبرز هذه النتائج أهمية التمييز بين الأثر الآني والمستدام لكل قطاع لتوجيه السياسات التنموية بفعالية نحو دعم القطاعات ذات الأثر الإيجابي طويل الأمد. والجدول رقم (١٥) التالي ملخص لجميع النتائج.

أخيرًا، فإن النتيجة العامة للبحث تتضح من خلال الدراسات السابقة التي تم عرضها والتي بدأت من العام المالي ١٩٨١/١٩٨٠ والبحث الحالي سواء في شقيه التنظيري أو القياسي أن السياسة الاقتصادية المصرية لم تنجح أن تولد فرص عمل كافية في ظل نمو اقتصادي مرتفع، وخلال هذه المدة هناك نمو اقتصادي كبير غير مصحوب بخلق وظائف دائمة أي نمو بلا وظائف (نمو غير احتوائي).

جدول رقم (١٥)

التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل للمتغيرات المفسرة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على ما تم تناوله من نتائج.

التوصيات

بناءً على النتائج المتحصل عليها من التحليل الكمي لتأثيرات القطاعات الاقتصادية المختلفة على التوظيف في الأجلين القصير والطويل، يمكن اقتراح عدد من التوصيات الأكاديمية والاقتصادية التي من شأنها تعزيز فعالية السياسات العامة في دعم سوق العمل.

أولًا: يُوصى **بتعزيز الاستثمار في القطاع التعديني**، لا سيما في المناطق الحدودية والصعيد، نظرًا

المتغير	الأجل	المعامل	الدلالة الإحصائية	التفسير الاقتصادي
LX	طويل	-0.207	✅ (p = 0.000)	تأثير سلبي على العمالة، يُفسر بعدم كفاءة قطاع الزراعة والصيد في خلق فرص عمل نتيجة استخدام التكنولوجيا الموفرة للعمالة.
D(LX)	قصير	-0.095	✅ (p = 0.0000)	تأثير سلبي واضح للزراعة على العمالة في الأجل القصير.
LX1	طويل	0.023	❌ (p = 0.1656)	تأثير منعدم لقطاع التعدين.
D(LX1)	قصير	0.051	✅ (p = 0.0006)	التعدين يحفّز التوظيف مباشرة.
D(LX1(-1))	قصير	0.035	✅ (p = 0.0185)	استمرارية الأثر الإيجابي للقطاع التعديني في الربع الثاني.
LX2	طويل	-0.128	(p=0.0967) ✅	تأثير سلبي معنوي عند 10%، قد يعكس اعتماد الصناعات التحويلية على الأتمتة أكثر من العمالة.
D(LX2)	قصير	0.023	❌ (p = 0.3946)	لا يوجد تأثير مهم للصناعة التحويلية على التوظيف بشكل فوري.
LX3	طويل	-0.07	✅ (p = 0.000)	تأثير سلبي قوي، قد يكون بسبب اعتماد الأنشطة العقارية على رأس المال أكثر من الأيدي العاملة.
LX4	طويل	0.082	✅ (p ≈ 0.07)	تأثير إيجابي وغير معنوي تمامًا الا عند 10%، ربما يعكس دور التعليم والصحة الضعيف في دعم التوظيف.
LX5	طويل	0.236	✅ (p = 0.000)	الأنشطة الحكومية العامة تساهم بقوة في دعم سوق العمل.
D(LX5)	قصير	0.066	✅ (p = 0.0154)	القطاع الحكومي العام يدعم الوظائف قصيرة الأجل.
LX6	طويل	0.218	✅ (p = 0.034)	قطاع الخدمات الإنتاجية يوفر فرص عمل متعددة.
D(LX6)	قصير	0.026	❌ (p = 0.4303)	الخدمات الإنتاجية (نقل، كهرباء...) ليس لها تأثير مباشر على المدى القصير.

لما أظهره من تأثير إيجابي مباشر ومستدام على التوظيف. يتطلب ذلك تسريع إجراءات التراخيص وتقديم حوافز استثمارية مناسبة لجذب رؤوس الأموال نحو هذا القطاع الاستراتيجي.

ثانيًا: ينبغي **إعادة هيكلة القطاع الزراعي** وتوجيه الاستثمارات نحو ما يعرف بـ"الزراعة الذكية"، التي تعتمد على التكنولوجيا والبنية التحتية الحديثة، ما يسمح بزيادة الإنتاجية دون تقليص فرص العمل، لا سيما في ظل تأثيره السلبي الحالي على التوظيف.

ثالثًا: رغم الدور المحوري للقطاع الحكومي في دعم سوق العمل، فإن **ترشيد التوظيف الحكومي** بات ضروريًا لصالح دعم القطاع الخاص، من خلال برامج تمويل وتدريب وتبسيط الإجراءات، مع استمرار دعم الوظائف الحكومية في مجالات ذات قيمة مضافة كالتعليم والصحة.

رابعًا: يُنصح **بتشجيع الاستثمار في قطاعات الخدمات الحديثة** مثل تكنولوجيا المعلومات والنقل الذكي، لما لها من أثر إيجابي طويل الأجل في خلق وظائف متنوعة ومستدامة، خاصة في ظل تسارع التحول الرقمي في الاقتصاد.

خامسا: يوصي البحث بتحفيز القطاعات ذات التأثير الفوري المثبطة للتوظيف مثل الأنشطة العقارية والضعيفة مثل الخدمات الاجتماعية من خلال أدوات مالية وتشريعية، إلى جانب **توسيع الاستثمارات في البنية التحتية والصناعة التحويلية** التي تُعد رافدًا متوسط الأجل لخلق فرص عمل جديدة. وأخيرًا، يؤكد التحليل ضرورة **معالجة الآثار السلبية للقطاعات المثبطة مثل الزراعة والأنشطة العقارية** عبر إصلاحات هيكلية تسهم في تحويلها إلى مولدات فعلية للوظائف بدلاً من كونها عبئًا على سوق العمل. وفي **النهاية يوصي البحث** بإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من خلال التنويع الاقتصادي لخلق العديد من فرص العمل الدائمة المصاحبة للنمو الاقتصادي الاحتوائ.

References

(i) أحمد الربيع، " **الاقتصاد والتنمية قضايا معاصرة** "، دار العلوم للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠، ص١١٢.
(ii) عبد الستار عبد الحميد محمد الطراوي، " **دراسة اقتصادية لأهم مشاكل الزراعة المصرية** "، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الرابع، ديسمبر(ب) ٢٠١٨.
(iii) عزة على فرج، " **الآثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية** "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٩، العدد ١، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، أبريل ٢٠١٩ .
(iv) دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم وأخرون، " **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية في مصر** "، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى، الإسكندرية، مصر، 2022.
(v) مروة محمد علي مصطفى، " **دور العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية** "،مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد ٦٠، العدد السادس، الإسكندرية، مصر، أكتوبر ٢٠٢٣.
(vi) أحمد عبد العليم العجمي، " **التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية فى الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وأثرها على سوق العمل**"،مجلة مصر المعاصرة، عدد رقم ٥٥٨، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، أبريل ٢٠٢٥.
(vii) El-Megharbel, Nihal , "**The impact of recent macro and labor market policies on job** creation in Egypt "., Working Paper No.123, Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, Cairo, Egypt, May 2007.
(viii) El-Ehwany, Naglaa, and Nihal El-Megharbel,"**Employment intensity of growth in Egypt with a focus on manufacturing industries.**" Working Paper No.130, Egyptian Center for Economic Studies (ECES) Working Paper Series, Cairo, Egypt, August , 2009.
(ix) Malec, Karel, et al,,"**GDP development and employment in Egypt (2000-2013).**" International Journal of Economics and Financial Issues ,2016 .
(x) Assaad, Ragui, Caroline Krafft, and Shaimaa Yassin. "**Job creation or labor absorption? An analysis of private sector job growth in Egypt**." Middle East Development Journal 12.2 (2020): 177-207.
(xi) Helmy, Imane. " **Livelihood diversification strategies: Resisting vulnerability in Egypt** ". No. 441. GLO Discussion Paper, 2020.
(xii) Assaad, Ragui, Abdelaziz AlSharawy, and Colette Salemi. " **Is the Egyptian economy creating good jobs? Job creation and economic vulnerability from 1998 to 2018**." The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Economic Vulnerability (2022): 49-88.
(xiii) Drew Moffitt , " **Economic Growth: Driving Factors & Essential Theories** " , May 8, 2024. **https://www.kumospace.com/blog/economic-growth**
- **income and employment theory ,**Written and fact-checked byThe Editors of Encyclopaedia Britannica Money: https://www.britannica.com/money/income-and-employment..

(xiv) **income and employment theory ,**Written and fact-checked byThe Editors of Encyclopaedia Britannica Money: https://www.britannica.com/money/income-and-employment.

- The Investopedia Team, " **Keynesian Economics: Theory and How It's Used** " Reviewed by Robert C. Kelly Fact checked by Vikki Velasquez, Updated May 10, 2025. https://www.investopedia.com/terms/k/keynesianeconomics.asp .

(xv) تم الرجوع إلى:مجموعة البنك الدولي، " **الوظائف في صدارة التنمية: تغيير الاقتصاد والمجتمع عبر توفير فرص عمل مستدامة** " 2018/2/13: الرابط: https://www.albankaldawli

- Drew Moffitt , " **Economic Growth: Driving Factors & Essential Theories** " , op. cit.

(xvi) ibid .

(xvii) تم الرجوع إلى: مجموعة البنك الدولي، " **الوظائف في صدارة التنمية: تغيير الاقتصاد والمجتمع عبر توفير فرص عمل مستدامة** "، مرجع سبق ذكره.

- Josh Bivens," **Recommendations for creating jobs and economic security in the U.S**." , Econmoic Policy Institute, March 27, 2018: https://www.epi.org/publication

(xviii) المرجع السابق.

(xix) Drew Moffitt , " **Economic Growth: Driving Factors & Essential Theories** " , , op. cit.

(xx) **El**-Megharbel, Nihal. " **The impact of recent macro and labor market policies on job creation in Egypt**." (2007): 23.

(xxi) Reuters. " **Egypt's non-oil private sector contracts in December as cost pressures rise, PMI shows** ",January 6, 2025.

(xxii) the Donor committee for Enterprise Development, " **Link between economic growth and employment** " , **https://www.enterprise-development.org**

(xxiii) مجموعة البنك الدولي، " **الوظائف في صدارة التنمية: تغيير الاقتصاد والمجتمع عبر توفير فرص عمل مستدامة** "، مرجع سبق ذكره.

(xxiv) مروة محمد مصطفى على مصطفى،" **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر دراسة قياسية**"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر ديسمبر ٢٠٢٣، ص ٩٩٢.

(xxv) **ملحوظه:** الشكل البياني لتطور معدلات النمو والبطالة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٦) (%) مكتوب تقرير مجلس الوزراء خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٨) (%) الصادر عن البنك الدولي لكن داخل الشكل يوضح الفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٦).

(xxvi) Forastieri,V.ed., " **SOLVE: integrating health promotion into workplace OSH policies: trainer's guide** " ILO,2012, P.313.

(xxvii) ILO Brief., " **Temporay Wage Subsidies** " 21May2020, P.1.

(xxviii) طارق مصطفى غلوش وأخرون، " **نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر** "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٤٦، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٢٢، ص٢١ .

(xxix) دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، " **دور التعليم والتدريب في زيادة التوظيف والحد من مشكل البطالة: التجربة الألمانية نموذجا** "، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان (التدريب من أجل التشغيل

والتنمية) بالتعاون بين وزارة القوى العاملة والهجرة وجامعة بني سويف، ٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٨، ص٩٩٠.

(xxx) دوك-كوانغ نغويان، " **هل يكون التعليم المهني الحل الأمثل لبطالة الشباب** "، على الموقع الإلكتروني:
https://www.swissinfo.ch/ara/business تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٠ على الساعة ١٠:٢٠.

(xxxi) للمزيد التفضل بالرجوع إلى: علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة، وائل على أحمد صبيح، " **دور المشروعات الريادية في الحد من أسباب الفقر في مصر(٢٠٠٠-٢٠٢١) دراسة تطبيقية** "، مجلة البحوث التجارية، المجلد الخامس والأربعين، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر، العدد الأول يناير ٢٠٢٣.

(xxxii) دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، " **دور التعليم والتدريب في زيادة التوظيف والحد من مشكل البطالة: التجربة الألمانية نموذجا** "، مرجع سبق ذكره، ص٩٩٧.

(xxxiii) World Bank, 2020. "**Egypt Economic Monitor, November 2020**": From Crisis to Economic Transformation-Unlocking Egypt's Productivity and Job-Creation Potential. World Bank, p.57.

(xxxiv)OECD ,2012. " **Perspectives on Global Development 2012: Social Cohesion in a Shifting World** ", OECD Publishing, Paris., p.226.

(xxxv) United Nations, " **Economic and Social Commission for Western Asia** " ,2017. Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region. E/ESCWA/EDID/ 2017/4. Beirut, p.112.

(xxxvi) أسماء رفعت، " **تسريع التنمية: تعظيم دور القطاع الخاص**"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،م النشر بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٩، الرابط: https://ecss.com.eg/ تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢ على الساعة ٨:١٤

(xxxvii) مجموعة البنك الدولي، " **القطاع الخاص في مصر: القوي المحركة لتوفير فرص العمل**"، تم النشر بتاريخ: 9/18/2014الرابط https://www.albankaldawli.org:تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢ على الساعة ١٠:٤٤.

(xxxviii) مدونات البنك الدولي، " **كيف يقود القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطوير المهارات الرقمية للعمال**"، تم النشر بتاريخ:: 2/12/2021الرباط: https://blogs.worldbank.orgتم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢ على الساعة ١٠:٥٦.

(xxxix) عبد الرؤف أحمد الحنفي، " **الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي**"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد الأربعين، جامعة الأزهر، البحيرة، مصر ،إصدار يناير ٢٠٢٣، ص ١٩٠.

(xl) جلطي غالم, قوري ,ستي، " **سياسات التشغيل والاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر للفترة: ٢٠٢١/٢٠١١**" ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد ١٣، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ص٢٨٦-٢٩٧.

(xli) الجامعة الأمريكية بالقاهرة، " **خلق فرص العمل في مصر: خصائص الشركات وعلاقة الدولة بالقطاع الخاص**" ، مشروع حلول للسياسات البديلة، القاهرة، مصر، ٤ يناير ٢٠٢٢.

(xlii) محمد الصالح بوعافية، " **الاستقرار السياسي. قراءة في المفهوم والغايات**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، الجزائر، جوان ٢٠١٦، ص ٣٠٨.

(xliii) عبد العالي حور، " مداخل **وأسس الاستقرار في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية** " يونيو ٢٠٢٠: الرابط:https://caus.org.lb

(xliv) المرجع السابق

(xlv) مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (تيك)، " **برنامج محفزات الأعمال** "، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ على الساعة ١٢: الرابط: https://itida.gov.eg/Arabic/Programs/AcceleratorProgram/Pages/default.aspx

(xlvi) مجموعة البنك الدولي، " **مصر: خلق فرص عمل من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن**"، تم النشر بتاريخ: 2/22/2021: الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ على الساعة ١٢:٢١.

(xlvii) المركز العربي لاستدامة العمل الأهلي، " **مصر الخير تعلن عن اطلاق**" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، الجزائر، جوان ٢٠١٦، ص ٣٠٨.

(xlviii) مجموعة البنك الدولي، " **مصر: خلق فرص عمل من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن**"، مرجع سبق ذكره.

(xlix) البنك الدولي، " **خلق المزيد من الوظائف عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري** "، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣، الرابط: https://live.albankaldawli.org/ar/topics/jobs

(l) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، " **إحصاء مصر** " تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/٢٨ الساعة ٧:٠٤ مساءً الرابط: https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx

(li) Ragui Assaad , " **Demographic pressures on the Egyptian labour market** " Economic Research Forum,April04,2023, https://theforum.erf.org.eg/2023/04/04/demographic-pressures-on-the-egyptian-labour-market

(lii) Sayed, Hussein, "**Egypt's demographic opportunity: preliminary assessment based on 2017 census**." Cairo: UNFPA/Egypt and CAPMAS ,2018. p.7

(liii) Ragui Assaad , " **Demographic pressures on the Egyptian labour market** " op. cit.

(liv) World Bank, "**Egypt: Job Creation for Better Livelihoods** " February 22, 2021, https://www.worldbank.org

(lv) صندوق النقد الدولي، " **من أجل عولمة في صالح الجميع** "، خطاب كريستين لاغارد، 13 سبتمبر ٢٠١٦، الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles

(lvi) Mohamed Youssef, Waleed. " **Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence from Egypt**." المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ,2023, ص ص 75-115.

(lvii) World Bank Blogs , " **Egypt's firm-level data offer insights on "broken link" between trade and job markets** " , March 08, 2023: https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/egypts-firm-level-data

(lviii) World Bank Blogs , " **MENA: 5 lessons to improve job creation through better trade ",** July 17, 2023: https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/mena-5-lessons-improve-job

(lix) Official Website of the International Trade Administration," **Egypt – Market Overview ,Egypt country Commercial Guide**" , 2022: https://www.trade.gov/country-commercial-guides/egypt-market-overview

(lx) الهيئة العامة للاستعلام والمناطق الحرة، " **اتفاقيات التجارة المصرية وأثرها على التوظيف** "، الرابط:
https://www.gafi.gov.eg/Arabic/Sectors/Pages/Trade-Agreements.aspx

([lxi]) عبد الحليم صالح، " **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإدخار: دراسة تطبيقية** "، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩، ص ٧٥.
([lxii]) المرجع السابق، ص ص ٧٥ - ٧٧.
([lxiii]) Abouelfarag, Hanan AbdelKhalik, and Mohamed Sayed Abed. " **The impact of foreign capital inflows on economic growth and employment in Egypt.**" *Journal of Economic and Administrative Sciences* 36.3 ,2020,PP. 258-276.

([lxiv]) أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية والحد من البطالة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٩** "، مجلة بحوث الاقتصاد والسياسة الاجتماعية، المجلد ٢٥، العدد ١، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ٢٠٢٤، ص ص ٩٩-١٢٤.
([lxv]) للمزيد التفضل بالرجوع إلى: حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، " **تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة مع التطبيق على الاقتصاد المصري** "، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.
([lxvi]) أحمد حمادي، " **تأثير العولمة الاقتصادية على الدول النامية** "، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري، القاهرة، مصر، ١٩ فبراير ٢٠٢٣، ص ص٢-٥.
([lxvii]) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،" **تقرير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**"، القاهرة، مصر، ديسمبر ٢٠٢٣، ص ١٥.
([lxviii]) lobal Entrepreneurship Monitor (2022). " **Egypt Report** ", p.74.
([lxix])World Bank (2021). " **Egypt's Digital Transformation for Development: Challenges and Opportunities**," p. 34
([lxx]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، " **التقرير السنوي لسوق العمل** " القاهرة، مصر، ٢٠٢٢، ص ٢٢.
([lxxi])El-Haddad, A. (2020). "**Labor Market Dynamics in the Digital Age: Evidence from Egypt**," Middle East Development Journal, p. 45
([lxxii]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، " **الأتمتة وآثارها على سوق العمل المصري** " القاهرة، مصر، ٢٠٢٢، ص٦٠.
([lxxiii]) UNESCO (2021). " **Digital Skills for Youth Employment in Africa**", p. 12.
([lxxiv]) **توصيات الملتقى الدولي حول " التنويع الاقتصادي كآلية لخلق الثروة في الوطن العربي " يوم ٢٠٢٣/٤/٢٩**
([lxxv]) عزيزة عبد الخالق محمد هاشم " **واقع التنوع الاقتصادي في مصر وأثره على معدلات البطالة** "، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ديسمبر ٢٠٢٣.
([lxxvi])https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/time-series/gdp/gdp-at-factor-cost-constant/gdp_factor-cost_constant-prices_quarter_.xlsx. الاطلاع في ٢٠٢٥/٦/٤
([lxxvii]) https://data.imf.org/en/Data-Explorer
([lxxviii]) Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, " **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation** " , Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, 65-66.

([lxxix]) Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, " **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation** " Op. cit.,p 81.

- عند استخدام سلاسل زمنية (تابعة ومستقلة) تحتوي على جذر وحدة في تحليل الانحدار، فإن النتائج الكلاسيكية للانحدار قد تكون مضللة. ومع ذلك، فإن متغيرات I(1) التي تظهر مسيرة عشوائية بدون انحراف قد يكون لها متوسط ثابت بمرور الوقت، وقيمة متوقعة صفرية، ومع تباين متزايد؛ مما يجعل السلسلة التي تحتوي على جذر وحدة لديها ميل للعودة إلى المسار طويل الأجل بعد إزالة الاتجاه الحتمي. انظر

- "Ibid.",63-91.

([lxxx])[lxxx] عبد الستار عبد الحميد محمد الطراوي، " **دراسة اقتصادية لأهم مشاكل الزراعة المصرية** "، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦١.

([lxxxi]) دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم وأخرون، " **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية في مصر** " مرجع سبق ذكره،، ص ٧٤٦.

([lxxxii]) عزة على فرج، " **الآثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية** "، مرجع سبق ذكره .

([lxxxiii]) أحمد عبد العليم العجمي، " **التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية فى الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وأثرها على سوق العمل**"،مرجع سبق ذكره.

([lxxxiv]) Brown, Durbin & Evans, **" Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time** "If the CUSUM statistic remains within the 5% significance boundaries, the null hypothesis of parameter stability cannot be rejected, 1975, الاطلاع في ٦/٤/ ٢٠٢٥

([lxxxv]) Brown, Durbin, & Evans ,"**If the CUSUM or CUSUM of Squares statistic remains within the 5% significance bounds, the null hypothesis of parameter stability is not rejected**.",1975, الاطلاع في ٦/٤/ ٢٠٢٥.

The impact of Egyptian economic sectors on job creation during the period from (Q3 2003 – Q3 2022)

Abstract:

The aim of this research is to analyze the relationship between economic activities and job creation in Egypt. The econometric study, using the ARDL model and quarterly data for the period (Q3 2003-Q3 2022), found a long-term relationship between the number of workers and the components of economic activity. The quantitative analysis results indicated a clear discrepancy in the impact of economic sectors on employment in the short and long term. The agricultural sector showed a clear negative impact on employment in both the short and long term, as did the real estate activities sector. Meanwhile, the manufacturing sector had a positive impact in the long term and no impact in the short term, as did the social services sector. The mining sector had a positive impact in the short term and no impact in the long term, indicating limited employment sustainability. This is in stark contrast to the productive services sector (infrastructure), which had a long-term impact and no impact in the short term. The results showed that general government activities are the largest supporter of employment in both terms. The general conclusion of the research is clear from the results of previous studies that were presented, which began in the year 1980/1981, and also from the results of the current research, both in its theoretical and empirical aspects, that Egyptian economic policies did not succeed in generating sufficient and permanent job opportunities in light of high economic growth. During the period from 1980 to 2022, economic growth was observed, but it was not accompanied by the creation of permanent jobs. It can be said that it is growth without permanent jobs.

Based on the research findings, several recommendations were put forward, including: restructuring the agricultural sector and directing investments toward what is known as "smart agriculture," which relies on modern technology and infrastructure, allowing for increased productivity without reducing job opportunities, especially given its current negative impact on employment. Also, enhancing investment in the mining sector, particularly in border areas and Upper Egypt, given its demonstrated direct and sustainable positive impact on employment. The research generally recommends correcting structural imbalances in the Egyptian economy through economic diversification to create numerous job opportunities that accompany economic growth.

Keywords: Economic sectors, employment opportunities, economic activities, ARDL model, Egypt.